الفصل الأول
من التأميم إلى التدويل

الفصـــل الأول

من التأميم الى التدويل
يوليو ـ أغسطس ١٩٥٦

١ ـ رد الفعـل الأول لقرار مصر تأميم شركة قنـاة السـويس فى لندن وباريس وواشنطن :

بعد أن وصلت أنباء تأميم شركة قناة السويس أسماع لندن مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، استدعى ايدن رئيس الوزراء البريطانى اندرو فوستر Andrew Foster القائم بالأعمال الأميركى لحضور اجتماع عاجل لمجلس الوزراء البريطانى ، حضره كذلك السفير الفرنسى فى لندن ورئيس هيئة أركان الحرب البريطانية ، وخيم على مجلس الوزراء البريطانى جو شديد الكآبة فى بحثه للموقف الناجم عن قرار التأميم ، وقال ايدن أنه يتعين الحيلولة دون مضى عبد الناصر فى تنفيذ ما اتخذه من قرار لتأميم الشركة ، واتفق الجميع فى مجلس الوزراء البريطانى على أن عبد الناصر قد انتهك الامتيازات الممنوحة للشركة ، ولكنهم لم يتفقوا فيما اذا كان قد انتهك بقرار التأميم اتفاقية ١٨٨٨ ، ولو أنه من المفترض أن يكون قراره بتأميم الشركة بمثابة انتهاك لتلك الاتفاقية لو أن قراره ذلك قد أدى من الناحية العملية الى اعاقة صيانة القناة واعاقة عملها • كما اتفق مجلس الوزراء البريطانى على أن احالة الأمر الى مجلس الأمن فى الأمم المتحدة ينطوى على اغراق المشكلة فى بحر من المناقشات ، وأنه يتعين لذلك على الدول الغربية المعنية أن تبحث اتخاذ تدابير اقتصادية وعسكرية وسياسية ضد مصر بغض النظر عن الجوانب القانونية الدولية •

وكانت آراء مجلس الوزراء البريطانى تقـــول بأن تنصرف تلك

الاجراءات الى ضمان حرية المرور فى القناة ، وسداد الرسوم المعقولة ، وصيانة الممر المائى الحيوى ، ولذلك فقد استفسر مجلس الوزراء البريطانى من القائم بالأعمال الأمريكى الذى كان حاضرا ذلك الاجتماع عن المدى الذى يمكن أن تصل اليه الولايات المتحدة فى دعم موقف حازم تتخذه بريطانيا وفرنسا ضد عبد الناصر ، بما فى ذلك فرض عقوبات اقتصادية ، وحتى شن عمل عسكرى ضد مصر ، اذا لزم الأمر . وقد أجاب القائم بالأعمال الأمريكى أنه سوف يطلب تعليمات بذلك من واشنطن ، واقترح فى نفس الوقت المبادرة باجراء مساورات بين الحكومات الصديقة المعنية ٠

وفى نفس الاجتماع صدرت التعليمات الى هيئة أركان الحرب البريطانية بأن ترفع درجة استعداد القادة فى منطقة البحر المتوسط ، وأن تعد دراسة عن القوات اللازمة للاستيلاء على القناة ، وعن أسلوب نشرها فى حالة القيام بعمل عسكرى (١) ٠

وفى صباح اليوم التالى ٢٧ يوليو ، ابلغ ايدن مجلس العموم ، أن الولايات المتحدة تتشاور مع الحكومات الأخرى حول الموقف الخطير الناجم عن الاجراء المصرى (٢) ٠

وقد صدرت بيانات مماثلة فى كل من فرنسا والولايات المتحدة (٣) ٠

وقد قام (هوفر) مساعد وزير الخارجية الأمريكية على الفور بالتشاور مع الرئيس أيزنهاور وتحدث تليفونيا مع وزير الخارجية دالاس فى مدينة لما فى بيرو ، ثم أصدر تعليماته بعد ذلك الى السفارة الأمريكية فى لندن بقول : (أن الولايات المتحدة تحبذ عقد اجتماع ثلاثى اولا ، ثم اجتماع موسع بعد ذلك ، وأن تحضر الاجتماع الأخير دول معظم حلف الاطلنطى) ، وكان رأى دالاس أنه قد لا يكون من الملائم أن يحضر بنفسه الاجتماع فى المرحلة الحالية ، وأنه سوف يقتصر على انفاد احد كبار المسئولين ٠

وكان موقف الولايات المتحدة يتمثل فى تفضيلها بحث المقترحات المطروحة للتحرك بأكثر مما كان تفضل المبادرة باقتراح من جانبها ، أما فيما يتعلق بقرار تأميم القناة ذاته فقد كانت وجهة نظر الخارجية الأمريكية من حيث المبدأ ، أنه يختلف اختلافا بينا عن مصادرة احدى

---

(١) برقية سرى للغاية من لندن رقم ٤٨١ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ ٠

(٢) برقية مفوضة من لندن رقم ٤٨٣ فى ٢٧ يوليو ، نفس الملف ٠

(٣) انظر البيان الأمريكى فى ٢٧ يوليو ، فى وثائق مشكلة قناة السويس بالمصدر السابق ص ٣٢ ٠

المؤسسات مثل مصادرة شركة بترول ، وأنه من الأرجح أن يكون موقف عبد الناصر مستندا الى أساس قانوني فيما اتخذه من قرار ٠

وقد نقل القائم بالأعمال الأمريكى هذه النقاط فى اجتماع عقده بعد ظهر ٢٧ يوليو ١٩٥٦ مع وزير الخارجية البريطانى (سلوين لويد) ومع السفير الفرنسى (شوفيل Chauvel) وفى ذلك الاجتماع ، أعرب السفير الفرنسى أيضا عن موقف حكومته على النحو التالى :

ان فرنسا قد احتجت على القرار المصرى وتريد أن تعرف ماذا ستفعله المملكة المتحدة بالنسبة لتجميد الأرصدة الاسترلينية لمصر ، وذكر كذلك ، أن فرنسا تتخذ الاجراءات لحماية مواطنيها ومصالحهم فى شركة القناة ، وأن فرنسا تؤيد شحن طائرات عسكرية الى اسرائيل وتساءل عن وجهات النظر البريطانية فيما يتصل باحتمال اتخاذ عمل عسكرى ضد مصر ، ومضى السفير الفرنسى يقول أن الأزمة الحالية تجعل التضامن بين الحكومات الغربية أمرا ضروريا ، وأن فرنسا تأمل فى عقد اجتماع ثلاثى بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، فى أقرب وقت ممكن ٠

أما وزير الخارجية البريطانى (سلوين لويد) فقد عارض ارسال الطائرات الى اسرائيل دافعا بأنه من الأصوب ابعاد اسرائيل خارج تلك المسألة ، ومضى يقول أن الحكومة البريطانية تشعر أنه لا جدوى من البدء باتخاذ أى اجراءات ، ما لم تكن على استعداد فى نهاية المطاف لاتخاذ تدابير عسكرية ضد مصر اذا اقتضت الحاجة ٠

وكان رأى (لويد) انه لن يكتب النجـــاح للتدابير السياســـية والاقتصادية ، وانه يتعين على الدول الغربية أن تخطط لاتخاذ تدابير عسكرية كأجراء أخير ، أما بالنسبة لما طرحه السفير الفرنسى من استفسار عن تجميد الأرصدة الاسترلينية لمصر ، فقد قال لويد أن المملكة المتحدة قد جمدت فعلا حوالى مائة مليون جنيه استرلينى ، وأن هنالك ما بين عشرة ملايين الى عشرين مليون جنيه استرلينى سوف تحجب عن مصر بطريقة أو بأخرى ٠

وقد طرحت فى الاجتماع بعض مسائل أخرى بطريقة عامة ، مثل وضع موظفى شركة القناة من الموظفين الفرنسيين أو الانجليز ، وتفاصيل خطط تجميد الأرصدة المصرية ، وطبيعة التدابير الأولية التى سوف تتخذها الدول الغربية ، وكان لويد يفكر فى تقديم مذكرة الى مصر ، تطرح فكرة تقول ، بأن الدول الغربية الثلاثة ترى من الضرورى حماية الطابع الدولى للقناة ، بما فى ذلك أمن القناة ، والحق فى حرية المرور ، وأن الدول الغربية الثلاثة لا توافق على مصادرة شركة القناة ، وأنها تسعى لتحقيق أهدافها من خلال انشاء نوع من الهيئة (الكونسورتيوم) الدولية ، قد

تكون بمثابة وكالة تابعة للأمم المتحـــدة وكان رأى لويد وزير الخارجيه البريطانية ، أنه اذا رفضت مصر الخطة ، فان الحكومات الثلاثة ، بالاشتراك مع أى دولة أخرى قد تنضم اليها ، سوف تتخذ ضد مصر اجراءا حازما ، وأن مثل هذه الخطة سوف تحل عام ١٩٥٦ المشكلة التى سوف يواجهها الغرب عام ١٩٦٨ ، بعد انتهاء سريان امتياز شركة القناة ٠

وقد اكد لويد أن خطته تلك مجرد اقتراح ، وأكد أيضا ضرورة الحفاظ على سرية تفكير الدول الثلاثة فى احتمال استخدام القوة (٤) ٠

وفى مساء الثامن والعشرين من يوليو ، طرح الســـفير الأمريكى (ديللون Dillon) فى وزارة الخارجية الفرنســـية ، أبعاد الموقف الأمريكى بنفس المعانى التى طرحها القائم بالأعمال الأمريكى فى لندن مساء اليوم السابق ، وبالاضافة لذلك ، ذكر أن الولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة شحن الطائرات العسكرية لاسرائيل ، تدرك وتفهم ما يختلج فى نفوس الفرنسيين من مشاعر ، وأن رأت أن الهدف الأساسى هو عزل عبد الناصر بقدر الامكان ومن ثم فان الولايات المتحدة تفضل عدم الخلط بين مشكلة قناة السويس والنزاع العربى الاسرائيلى ٠

وكان رد ســـكرتير وزارة الخارجية الفرنســـية (لوى جوكس Louis Joxe) أن فرنسا ترى بالفعل مزايا الفصل بين المشكلتين ، وأن قدرت ضرورة اتخاذ عمل ايجابى دون ابطاء وأنه ما لم تفق الدول الغربية على اجراء فورى ما ، فانه من المحتوم ان يقوى فى فرنسا التيار الداعى لحث اسرائيل على دخول الحرب كوسيلة غير مباشرة للتخلص من جمال عبد الناصر ٠

ومضى سكرتير عام الخارجية الفرنسية يقول فى الاجتماع مع السفير الأمريكى ، ان فرنسا لن ترسل بطبيعة الحال طائرات الى اسرائيل دون موافقة الدول الثلاثة المشتركة فى اللجنة الخاصة بتنسيق الأسلحة فى الشرق الأدنى ٠

Near Eastern Arms Coordinating Committee

وأن تلك المسألة ســوف تطرح للبحث فى الاجتماع الثلاثى المزمع عقده فى لندن فى اليوم التالى ، وأعرب جوكس عن أنه بأسف لعدم تمكن وزير الخارجية الأمريكى دالاس من الحضور الى لندن على الفور ، وان كان (روبرت ميرفى) وكيل الخارجية الأمريكية بالنيابة هو الذى سوف يمثل الولايات المتحدة فى الاجتماع ، مشيرا الى أن الاجتماع بذلك سوف يفقد بعض الأهمية ، وأن ذلك قد يدفع عبد الناصر للاحســاس بأن الولايات

---

(٤) برقيه سرى للغاية رقم ٥١٠ من لندن فى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ ، ملف ٦٧٤ ـ ٧٢٠١ ٠

المتحدة لا تولى أهمية كبيرة للمشكلة ، على نحو ما توليها فرنسا ، والمملكة المتحدة (٥) ٠

٢ ـ المباحثات الثلاثية بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا فى لندن (٢٩ يوليو ـ ٢ أغسطس ٥٦) :

بدأت المباحثات الثلاثية فى ٢٩ يوليو ١٩٥٦ ، مثل فيها فرنسا (كريستيان بينو Christan Pineau) وزير الخارجية الفرنسى ، ورأس الجانب البريطانى فى بعض الجلسات (أنطونى ايدن) رئيس وزراء بريطانيا ، كما أن سلوين لويد وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية مثل بريطانيا فى جلسات أخرى ، ومثل الولايات المتحدة فى الفترة ٢٩ ـ ٣١ يوليو (روبرت ميرفى) وكيل الخارجية الأمريكية بالنيابة ، ثم دالاس وزير الخارجية فى الفترة من ١ ـ ٢ أغسطس (٦) ٠

أفتتح الوفدان الفرنسى والبريطانى المباحثات بالقول أن مكانة الغرب كله فى الشرق الأوسط قد تنهار اذا ترك الحبل على الغارب لعبد الناصر ، ودعا الوفدان للسيطرة الدولية على قناة السويس ، وأن تكون تلك السيطرة للأمم المتحدة ، كأحدى السبل الممكنة ، وقد قدم الوفد البريطانى ورقة عمل بهذا المعنى فى جلسة المباحثات ٠

أما الموقف الأمريكى ، الذى طرحه (ميرفى) فمع اعرابه عن الأسف للاجراء التعسفى الذى اتخذته مصر ، فقد قال ، أن الولايات المتحدة تعتقد ان التصرف الأمريكى لا ينصب بالضرورة على حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس ، بقدر ما ينصب على الحق فى حرية استخدام ذلك الممر المائى الدولى الحيوى ، وينصب على حرية الملاحة فيه ، تلك الحرية التى ضمنتها اتفاقية ١٨٨٨ ، وشرح ميرفى ، أن القرار المطروح للدراسة يجب أن يأخذ فى اعتباره تماما ما سوف يترتب على الرأى العام من أثر ، وأنه يجب أولا السعى للحصول على أوسع تأييد ممكن لأى قرار يتخذ فى هذا السبيل ، واستطرد ميرفى أن مسألة التدخل العسكرى لا تطرح نفسها ، ويجب ان تستبعد فى الوقت الحاضر كما أنه يتعين فصل النزاع العربى الاسرائيلى عن المشكلة الحالية ٠

وقال ميرفى فى معرض شرحه للموقف الأمريكى أيضا أن الولايات المتحدة تدرك مشكلة مكانة وهيبة الغرب فى الشرق الأوسط ، ومع تأكيد

---

(٥) برقية سرى للغاية من باريس رقم ٤٩٢ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ ، نفس الملف ٠

(٦) وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ص ١٢ من المقدمة ٠

اهمية تاييد الرأى العام العالمى ، فانه يرى ضرورة دراسة نصوص اتفاقية ١٨٨٨ ، دراسة دقيقة للاستناد اليها فى الدفاع عن المصالح الغربية ٠

وقد أجاب « لويد » على الموقف الأمريكى ، وأيده فى ذلك فيما بعد « بينو » ، بأنه لا يحتمل أن تحقق الضغوط السياسية والاقتصادية الأثر المرغوب ، ما لم يعرف عبد الناصر أن فرض العقوبات العسكرية أمر وارد أيضا ، وطالب لويد بضرورة البدء فى الاستعدادات العسكرية اذا اقتضى الأمر فيما بعد اتخاذ قرار باستخدام القوة ، كما دعا فى الوقت نفسه الى عقد مؤتمر فى لندن فى أول أغسطس أو الثانى منه للدول المتضررة من قرار تأميم شركة قناة السويس ٠

وشرح وزير الخارجية الفرنسى (بينو) ان قرار عبد الناصر بتأميم شركه شركة قناة السويس جاء نتيجة مباشرة لسحب الولايات المتحدة لعرض تمويل مشروع السد العالى ، وقال ان الدول الثلاثة لا تواجه مسألة قانونية ، بل تواجه مشكلة سياسية ، وانه لم يكن من المتوقع ان يلتزم عبد الناصر بقرار قانونى يصدر ضده فى القضية المطروحة ، كما لم يلتزم من قبل بقرار سابق من مجلس الأمن ، يحظر على مصر ألا تمنع مرور السفن الاسرائيلية فى قناة السويس وصارح الولايات المتحدة ، بأنها اذا لم تكن على استعداد للاشتراك فى العمل العسكرى فان فرنسا والمملكة المتحدة لابد وأن تعدا الخطط العسكرية ، وكشف للاجتماع أن فرنسا تفكر فى احتلال منطقة قناة السويس ، وانه يتعين على الدول الثلاثة ، بعد الاجتماع الحالى أن ترسل مذكرة مشتركة لعبد الناصر ، يتلوها عقد مؤتمر للدول المنتفعة بقناة السويس (٧) ٠

وجرت فى الاجتماعات التالية مناقشات مستفيضة عن الدول التى سوف تدعى لحضور المؤتمر المقترح للمنتفعين ، والاجراءات التى سوف تتخذ لسداد رسوم القناة ، وبقاء أو انسحاب الموظفين البريطانيين والفرنسيين فى شركة قناة السويس ٠

وفى ٣٠ يوليو ، وافق الوفدان الفرنسى والبريطانى ، على مضض ، على تأجيل اصدار بيان مشترك ينص على ضرورة وضع اجراءات لادارة القناة تحت سيطرة دولية ، الى أن يحصل ميرفى على تعليمات من الخارجية الأمريكية فى واشنطن (٨) ٠

---

(٧) نصوص المباحثات الثلاثية فى لندن ٢٩ يوليو ـ ٢ أغسطس ١٩٥٦ م محفوظة بقسم الوثائق التاريخية بوزارة الخارجية الأمريكية ، وثيقة سرى للغاية من ٧٠ صفحة ٠

(٨) نفس المصدر من ص ١٣ الى ص ٤٠ ، نصوص المشروع الأول والمشروع المعدل للسان المشترك على الصفحات ٤١ ـ ٤٢ سرى للغاية ٠

وفى ٣٠ يوليو ، أصدرت الخارجية الأمريكية تعليماتها الى ميرفى بقول ، ان الموقف الأمريكى الأساسى هو انه لا يجب ان يقدم لعبد الناصر أى شيء يشبه الانذار النهائى ، فالارجح أنه سوف يقف موقفا متشددا ، وعندئذ لن يكون ثمة مفر من الحرب ، والرئيس الأمريكى لا يستطيع ان يلزم الولايات المتحدة بالقيام بعمل عسكرى دون موافقة الكونجرس ، والكونجرس حاليا ليس فى حالة انعقاد ، كما انه ليس ثمة دليل فى الوقت الحاضر على ان عبر الناصر سوف يوقف المرور فى القناة ، ومن ثم فلا سبيل الى ان يطلب الرئيس صلاحيات معينة من الكونجرس ، ونصت التعليمات الواردة من واشنطن ، على أن الولايات المتحدة تفضل العمل بأسلوب أكثر اعتدالا ، لا ينفصه الحزم ، بهدف تحقيق النتائج المرجوة ، من خلال تدابير لا تشمل انذارا نهائيا من فرنسا وبريطانيا ، قد يسيء الجميع فهم الدافع اليه (٩) ٠

ولذلك فان الولايات المتحدة ، كما شرحت التعليمات ، تعتقد أن الأسلوب الأمثل هو توجيه الدعوة ، للدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ وبعض الدول المختارة الأخرى من أجل العمل على وضع نظام للقناة يمكن الاعتماد عليه ، أما اذا رفضت مصر الحضور ، أو اذا رفضت فى حالة الحضور قبول مقترحات معقولة ، فان الأساس يكون قد اتسع للمزيد من الاجراء ات والتدابير ، ومثل هذا الأسلوب من شأنه ان يدحض ما يوجه للولايات المتحدة من اتهامات بانها تتآمر مع بريطانيا وفرنسا لأسباب لا صلة لها بالادارة السليمة لقناة السويس ، كما ان هذا السبيل ، من شأنه ان يتيح ظروفا أفضل لاحتمالات التحرك فى الكونجرس ، كذلك فان الولايات المتحدة لابد وان تأخذ فى اعتبارها الوضع فى قناة بنما ولا يمكن لها ان توافق فى هذا الصدد أن يكون للأمم المتحدة سلطات تعوق الحقوق التى تتمتع بها الولايات المتحدة فى اتفاقية قناة بنما (١٠) ٠

وفى اجتماع ٣١ يوليو طرح ممثل الولايات المتحدة (ميرفى) مشروع بيان مقترح مستوحى من تلك التعليمات التى تسلمها من واشنطن ، وقد أعرب لويد وبينو كلاهما عن اعتراضات عديدة ، ووعدهما ميرفى بطرح آرائهما على دالاس الذى عدل عن قراره بعدم الحضور (١١) ٠

---

(٩) برقية سرى للغاية الى لندن رقم ٥٧٤ فى ٣٠ يوليو ١٩٥٦ ، ملف ٧٣٠١ ـ ٩٧٤) ٠

(١٠) نفس المصدر ٠

(١١) حضر دالاس الى لندن بعد ان تباحث مع ايزنهاور حول خطورة التخطيط البريطانى الفرنسى لاستخدام القوة ٠ انظر مذكرة الوفد الأمريكى لمؤتمر لندن الأول ـ عن الحديث بين دالاس وسير كلود كورى Sir Claude Corea رئيس وفد سيلان ٢١ أغسطس ١٩٥٦ ـ الملف السابق ٠

وقد كان مقررا وصول دالاس الى لندن صباح اليوم التالى (١٢) ٠

وفى أول أغسطس فى اجتماع أمريكى بريطانى ، شارك فيه دالاس لاول مرة ، صرح لويد أن المملكة المتحدة تريد أن تتخذ اجراءات معدله بهدف التوصل لحل سلمى ، لكنه لا يستطيع فهم الآراء الأمريكية الداعية لعقد اجتماع موسع ، وأوضح أن هدف بريطانيا هو تجميع أكبر تأييد دولى ممكن وراء هيئة تتولى ادارة قناة السويس ٠

وقال دالاس . ان المشكلة الحقيقية تكمن فى تحديد الهدف من المؤتمر ، وما أن يتضح ذلك الهدف ، فلن يمثل عقد المؤتمر أى صعوبة ، ولن يكون مقبولا لأحد أن يخضع ممر مائى دولى لسيطرة دولة واحدة دون رقابة دولية ، والولايات المتحدة توافق بدورها على ايجاد سبيل ترغم عبد الناصر على رفع يده عن القناة . وان كانت الولايات المتحدة تؤمن أن القوة يجب أن تكون الملاذ الأخير ، وهى لا تستبعد القوة اذا فشلت كل السبل الأخرى ، ولكن استخدام القوة يجب أن يسانده الرأى الدولى ، ويجب على الدول الثلاثة أن تعى الآثار الناجمة عن ذلك على الدول الاسلامية الأخرى ، وأن تتذكر أن الاتحاد السوفيتى حتى وان لم يتدخل علنا ، قد يتصرف بشكل أشد خبثا ، مثل ارسال متطوعين ، ولن تستطيع الولايات المتحدة (كما ذكر دالاس) أن تشترك فى أى عمل عسكرى دون اعداد كاف للرأى العام ٠

ومضى دالاس يقول فى الاجتماع المشترك ، أنه لا يتصور كيف يمكن استبعاد الاتحاد السوفيتى من حضور مؤتمر دولى . كما أن اغلبية الحضور فى المؤتمر المقترح قد تؤيد انشاء رقابة دولية على القناة ، ومن ثم سوف يسهل عزل الروس فى المؤتمر ، وعندئذ قدم دالاس قائمة بالدول التى يجب توجيه الدعوة اليها لحضور المؤتمر المقترح ، وناقش الاجتماع الدول المذكورة فى القائمة (١٣) ٠

وفى اجتماع ثلاثى جمع وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، فى نفس اليوم ، شرح دالاس بعض الفروق بين الموقف فى قناة السويس وقناة بنما ، وأوضح ايدن وزير الخارجية البريطانى . أنه اذا تدهور الموقف فى نهاية الأمر ، واندلع القتال فى منطقة البحر المتوسط، فان فرنسا والمملكة المتحدة سوف تتوليان أمر القوات العربية ، اذا ما تولت الولايات المتحدة أمر الدب الروسى (١٤) ٠

---

(١٢) نصوص المباحثات الثلاثية من ص ٤٤ الى ص ٥٢ ، نص المشروع الأمريكى ص ٥٢ سرى للغاية ـ المصدر السابق ٠

(١٣) نفس المصدر السابق من ص ٥٣ الى ص ٦٠ ، سرى للغاية ٠

(١٤) نفس المصدر السابق من ص ٦١ الى ص ٦٣ ، سرى للغاية ٠

وعاد دالاس فى اجتماع أمريكى فرنسى مشترك أول أغسطس ليكرر الموقف الأمريكى من ضرورة بذل جهد جاد ومخلص لحل مشكلة قناة السويس على أساس الخطة التفصيلية للادارة الدولية للقناة ، واذا لم يوافق عليها عبد الناصر ، فان الرأى العام العالمى ، والرأى العام الأمريكى بصفة خاصة يكون قد استنار ، وعندئذ يكون من الممكن بحث اجراءات أشد اذا اقتضى الأمر ٠

وقد أجابه وزير الخارجيه الفرنسى (بينو) فاشار الى الموقف فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، وقال ان فرنسا مستعدة ، اذا اقتضى الامر ، لأن تقوم بعمل عسكرى ضد عبد الناصر ، حتى ولو قامت بالعمل بمفردها ، ومضى يقول أن الفرنسيين يقبلون بانشاء تنظيم دولى يرغم عبد الناصر على التخلى عن تأميم القناة ، والا فان العمل العسكرى لا مفر منه ، وتأمل فرنسا لو لجأت الى العمل العسكرى أن تحظى بالتأييد المعنوى الأمريكى ، وأن توضح الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتى ضرورة عدم الزج بنفسه فى المشكلة ، حتى لا تضطر الولايات المتحدة للتصدى لاى تدخل سوفيتى ٠

وأجابه دالاس بأنه يرى اتفاقا عاما حول المبادىء ، وان كان من المهم بلورة الصيغة الخاصة بالنظام الدولى على وجه السرعة ، ثم عاد دالاس وشرح الصعوبات الدستورية فى اشتراك الولايات المتحدة فى اى عمل عسكرى . واكد الحاجة للحصول على تأييد كامل من الرأى العام الامريكى لأن اجراء تتخذه فرنسا . أو المملكة المتحدة ولن ينحقق ذلك اللهم الا اذا قدمت لمصر أولا صيغة معقولة للادارة الدولية . تحظى بتأييد عدد كبير من الدول المعنية ٠

ثم ذكر دالاس مرة أخرى ، أن الولايات المتحدة توافق كل الموافقة على ضرورة ارغام عبد الناصر على أن يتخلى عن انفراده بالسيطرة على قناة السويس (١٥) ٠

وقد وافقت الدول الثلاثة فى اجتماعات لاحقة ١ ، ٢ أغسطس ، على بعض الاجراءات العملية للمؤتمر المقترح ، وعلى اصدار بيان بمباحثاتهم الثلاثية ، وعلى اقتراح بانشاء سلطة دولية لقناة السويس ، تبلغ به الدول فى ٦ أغسطس (١٦) ٠

بالاضافة الى ذلك ، فان وزير الخارجية الفرنسى بينو ، سعى

---

(١٥) نفس المصدر السابق من ص ٤٦ الى ص ٦٧ ، سرى للغاية ٠

(١٦) نص الاقتراح فى وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ ص ٤٤ ٠ نفس المصدر السابق ٠

للحصول على موافقة الولايات المتحدة على بروتوكول سرى ينص على أن وزراء الخارجية الـثلاثة قد قرروا عقد مؤتمر لبحث وضع القنـاة تحت سيطرة ادارة دولية لفترة غير محدودة . واذا ما اقر المؤتمر هذا الاقتراح . فان وزراء الخارجية (طبقا لمشروع البروتوكول السرى) يوافقون على أن يطلب من مصر قبول المقترحات المطروحة عليها ، أما اذا رفضت مصر ، فانه يكون لكل حكومة من الحكومات الثـلاثة الحرية فى اتخاذ الاجراء الذى تراه ملائما .

وقد أجاب وزير الخارجية دالاس ، بأنه لا يريد أن يضع نفسه فى موقف يلتزم فيه بنتيجة غير متوقعة من المؤتمر ، وان كان يود على كل حال ان يطرح هذا الاقتراح على مصر .

وقد عقب (لويد) وزير الخارجية البريطانى على ذلك ، بأن الدول الثلاثة لا تريد الزام نفسها بعدم العمل فى هذا الاتجاه . ولكن (دالاس) تساءل عما يعنيه وزير الخارجية الفرنسى بحرية العمل فى مثـل تلك الظروف . ومع موافقة دالاس على ضمان حرية العمل . فانه لا يرى سببا يمنع أن تبحث الدول الثلاثة الأمر فيما بينها أو يمنعها من محاولة اقناع بعضها البعض ، أو اثناء بعضها البعض عن مسلك من المسالك أو اجراء من الاجراءات .

وقد اقترح لويد اضافة تعبير جديد على الاقتراح الفرنسى يقول فيه : « ليس ثمة التزام بين الدول الثلاثة ، سواء لاتخاذ اجراء معين ، أو للامتناع عن اتخاذ أى اجراء » .

أما دالاس الذى دفع بأنه لا يستطيع الموافقة على برونوكول يتضمن اتفـاقية سرية ، فقد تلا بيـانا يحدد معالم الموقف الأمريكى ، وأعلن فى البيان أن الولايات المتحدة تشارك فى تأييد الدعوة لعقد مؤتمر دولى ، يمكن الرأى العالمى من ابداء آرائه تجاه موضـوع الادارة الدولية للقناة ، وان الولايات المتحدة سوف تتعاون مع فرنسا والمملكة المتحدة فى تأييد حل دولى من شأنه أن يحمى الدول التى تنتفع بالقناة وتعتمد عليها ، ومن شأنه أن يكون عادلا بالنسبة لمصر ، أما اذا لم يتوصل المؤتمر لحل مقبول . فان ذلك سوف ينشىء موقفا جديدا يمكن علاجه فى ضوء الظروف السائدة آنئذ ودون التزام مسبق .

أما وزير الخارجية البريطانى (سلوين لويد) فقد قرأ بيانا باسم الحكومة البريطانية يرحب فيه ببيان دالاس ، ويقول فيه ، ان المملكة المتحدة لا تعتبر نفسها ملتزمة بأى قرار يصدر عن المؤتمر يتعارض مع فكرة تدويل قناة السويس .

أما وزير الخارجية الفرنسى (بينو) فقد احتفظ كذلك بحق الحكومة الفرنسية فى اتخاذ أى تدابير تراها ملائمة اذا رفضت مصر مقترحات المؤتمر (١٧) ٠

وقد أعربت الدول الثلاثة فى البيان الذى أعلنته للصحف فى أعقاب المباحثات ، أنها تعتبر الاستيلاء على شركة قناة السويس (ما يتجاوز عملا مسبقا من أعمال التأميم) لانه يهدد حرية القناة وأمنها ، على نحو ما ضمنته اتفاقية ١٨٨٨ ، وعلى ذلك فقد اقترحت الدول الثلاثة عقد مؤتمر فى لندن يبدأ فى ١٦ أغسطس ، يهدف لاتخاذ الخطوات نحو اقامة ترتيبات لادارة القناة فى ظل نظام دولى ، وقد حددت ٢٤ دولة لتوجه اليها الدعوة لحضور المؤتمر ، وهى الدول الممانية الموجودة منذ توقيع اتفاقية ١٨٨٨ (١٨) ، بالاضافة الى ستة عسرة دولة أخرى (١٩) مهتمة فى معظمها باستخدام القناة ، سواء بمعيار ملكية حمولات السفن ، أو بمعيار حجم التجارة فى القناة (٢٠) ٠

٣ ـ المشكلات اللاحقة للمباحثات الثلاثية :

وما أن انتهت المباحثات الثلاثة ، حتى ظهرت ثلاثة مشكلات رئيسية. يتعين مواجهتها على الفور :

(أ) ما اذا كانت مصر سوف تحضر المؤتمر أم لا ٠

(ب) ما اذا كان الاتحاد السوفيتى سوف يحضر المؤتمر المقترح أم لا ٠

(حـ) ما هى الاجراءات الفورية التى سوف تتخذها مصر والدول الأخرى حيال التدابير العملية مثل تحصيل رسوم القناة ، وادارة عملياتها ، وحيال وضع الموظفين من شركة قناة السويس ٠

---

(١٧) نصوص المباحثات الثلاثية فى لندن من ص ٨٦ الى ص ١٢٢ سرى للغاية . المصدر السابق ٠

(١٨) وهى مصر وفرنسا وايطاليا وهولندا ، واسبانيا وتركيا ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ٠

(١٩) وهى استراليا ، سيلان ، الدانمارك ، أثيوبيا ، ألمانيا الاتحادية ، اليونان ، الهند وأندونيسيا ، ايران ، اليابان ، نيوزيلندا ، النرويج ، باكستان ، البرتغال ، السويد والولايات المتحدة ٠

(٢٠) نص البيان الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٥٦ ، انظر وثائق مشكلة قناة السويس ص ٣٤ ـ ص ٣٦ وانظر فى تفسير معايير اختيار الدول التى توجه اليها الدعوة لحضور المؤتمر ، البرقية رقم ٦٥١ الصادرة من لندن فى ٢ أغسطس . ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ ٠

اما موقف مصر تجاه المؤتمر المقترح ، فسرعان ما اتضحت معالمه ، ففى ٣ أغسطس أبلغ الرئيس جمال عبد الناصر السفير الامريكى فى القاهرة (هنرى بايرود) ، أنه لن يقبل السيطرة الدولية التى لن تعدو ان تكون فى الواقع سوى شكلا من أشكال الاستعمار ، كما أبلغه أن مصر لا يمكن أن تشارك فى مثل هذا المؤتمر المقترح ، وقال له انه يشعر أن جدول أعمال المؤتمر ، بل وقراراته النهائية قد أعدت سلفا ، ومصر بذلك انما تشارك - اذا شاركت - تحت تهديد الغزو والتجويع · وقال عبد الناصر ، أن معظم الدول التى سوف توجه اليها الدعوة ، انما هى دول عميلة تابعة للدول الثلاثة الكبرى ، وبذلك يفرض على مصر أن تقف بمفردها ، أو أن تقف الى جوارها روسيا على أحسن الفروض ·

وقال عبد الناصر للسفير الأمريكى ، أنه لم يقرر بعد الخطوة التالية، الا أنه يفكر فى مناشدة الأمم المتحدة حيث تلتمس مصر المزيد من الأصدقاء ، وأكد عبد الناصر ، أنه على استعداد للانضمام الى أى أحد فى اتفاقية لضمان حرية المرور فى القناة ، وان ذلك قد يكون فى شكل تحديث لاتفاقية ١٨٨٨ خاصة وأنه لم تقع أى حوادث تؤثر فى حركة المرور فى القناة . وتوقع عبد الناصر ألا يحدث ما يعطل حركة المرور ·

اما السفير الأمريكى (بايرود) فقد أحجم عن تقديم أى مشورة لعبد الناصر ، اللهم الا محاولة حثه على ألا يذكر قناة بنما فى الأمم المتحدة ، اذا نقل مسألة قناة السويس الى منابرها ، أما اذا وقفت مصر الى جانب الاتحاد السوفينى فى الدعوة للسيطرة الدولية على كافة الممرات المائية . فان ذلك سوف يثير ثائرة الشعب الأمريكى (٢١) على حد قول السفير الامريكى ·

وفى ١٢ أغسطس أصدر جمال عبد الناصر بيانا مطولا ، يرفض فيه الدعوة لحضور المؤتمر فى لندن ، واعترض على حق مثل هذا المؤتمر فى التدخل فى الشئون الداخلية لمصر وصرح أن مصر سوف تحترم كافة التزاماتها الدولية ، وأنها لذلك على استعداد للاجتماع مع الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية فى عام ١٨٨٨ ، ومع الدول الأخرى التى تنتفع بالقناة فى اطار مؤتمر يؤكد ويضمن حرية الملاحة فى قناة السويس (٢٢)·

---

(٢١) برقية سرى من القاهرة رقم ٢٤٠ فى ٤ أغسطس ، ملف ٩٧٤ - ٧٣٠١ ·

(٢٢) انظر نص البيان فى وثائق مشكلة قناة السويس ، المصدر السابق ص ٤٧ - ص ٥٢ . ومن بين الاجراءات التى قد تقبلها مصر ما كان موضع حديث جرى بين على صبرى مدير مكتب الرئيس عبد الناصر للشئون السياسية ونقلته البرقية رقم ٣٨٢ من القاهرة فى ١٥ أغسطس (الملف السابق) ·

اما الموقف السوفيتي تجاه المؤتمر فكان أكثر تعقيدا (٢٣) ٠

ففي بيان صدر في ٩ أغسطس ، اعترض الاتحاد السوفيتي على صلاحية واخصاص المؤتمر وعلى تشكيله ، وان قال انه سوف يوفد ممثلا لحضوره ، وان تحفظ ، بأن الاتحاد السوفيتي لن يكون خاضعا لأى قيد أو التزام ناتج عن المبادرة المعلنة في البيان الثلاثي الصادر في ٢ أغسطس، و من شأنه أن يؤثر على حقوق السيادة المصرية أو على كرامة مصر ٠

وأكد الاتحاد السوفيتي ان ذلك المؤتمر قد تمت الدعوة اليه بمبادرة من بريطانيا وفرنسا وهي اكبر الدول صاحبة الأسهم في شركة قناة السويس ، وبمبادرة من الولايات المتحدة التي لم تشارك في اتفاقية ١٨٨٨ ، كما أن اختيار الدول التي دعيت للاشتراك في المؤتمر كان اختيارا مغرضا بهدف الحصول على أغلبية تؤيد مقترحات بريطانيا وفرنسا ، وكانت وجهة النظر السوفينية أنه يجب دعوة ٢٢ دولة أخرى (بما فيها دول لم تعترف بها الولايات المتحدة ، وليس من بينها اسرائيل) ٠ وأنه من الاصوب أن ينعقد المؤتمر في القاهرة وفي نهاية شهر أغسطس ، كما انتقد الاتحاد السوفيتي تجاهل الأمم المتحدة في الدعوة لعقد المؤتمر ، كذلك انتقد الموقف السوفيتي المملكة المتحدة وفرنسا واتهمهما باتخاذ اجراءات من شأنها أن تخلق تهديدا لصون السلم والأمن ، وأوضح ان الاتحاد السوفيتي يؤيد الموقف المصري تأييدا كاملا ، خاصة وان مصر قد تعهدت باحترام حرية الملاحة في قناة السويس ، وبدفع تعويض لحملة الأسهم ، وانتقد الاتحاد السوفيتي أيضا الحكومات الغربية لمحاولة التشكيك في شرعية اجراء تأميم شركة القناة ، وأكد أن الاجراء المصري ليس له تأثير أو مساس بضمان حرية الملاحة في القناة ، وهو ما تحكمه اتفاقية خاصة هي اتفاقية ١٨٨٨ ٠

ومضى الاتحاد السوفيتي – في بيانه – يقول أنه بسبب تشكيل المؤتمر وطبيعته وأهدافه فان الاتحاد السوفيتي يعتبر أن المؤتمر لا يمكن أن يكون مؤتمرا دوليا مفوضا باتخاذ أى قرارات تتعلق بقناة السويس (٢٤) ٠

وقد عقب السفير الأمريكي في موسكو (بوهلين Bohlen) في برقية الى الخارجية الأمريكية أن البيان السوفيتي قد صيغ بأسلوب أبعد

---

(٢٣) في ٦ أغسطس بعث الرئيس أيزنهاور رسالة شخصية وسرية الى بولجانين رئيس الوزراء السوفيتي يحثه على اشتراك الاتحاد السوفيتي – انظر برقية مرسلة الى موسكو رقم ١٤١ سرى في ٦ أغسطس (نفس الملف السابق) ٠

(٢٤) انظر رسالة من موسكو رقم ٧٤ في ١٠ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) ، وانظر النص أيضا في النيويورك تايمز ١٠ أغسطس ١٩٥٦ ٠

مايكون عن الاسلوب الهادىء الذى استخدمه الحكومة السوفيتية فى حث المملكة المتحدة وفرنسا ، وأنه اذا ما فسرت بعض اجزاء البيـــان تفسيرا حرفيا ، فلن يكون ثمة ما يؤثر فى قناة السويس ويستوجب مؤتمرا دوليا او مناقشة دوليه • وكان اعتقاد السفير الأمريكى (بوهلين) أنه يرجح حضور الاتحاد السوفييتى فى المؤتمر ، لأنه بذلك يمكن أن يفعل الكثير من أجل مصر ومن أجل احباط خطط الغرب ، خاصـــة وان مصر نفسها لن تحضر المؤتمر (٢٥) •

وقد ظهرت المسكلة الثالثة الرئيسيه بعد المباحثات الثلاثيه ، بعد « الاستيلاء » على القناة على الفور ، وكانت تتصل بالموقف الفعلى السائد فى مصر لسائره على سير عمليات القناة وعلى موظفيها ، والموظفين البريطانيين والفرنسيين المقيمين فى مصر ، ومع أن الحكومه المصريه حرصـــت على استمرار تدفق حركة العبور فى القناة وتقليل الأعطال فى حركة السفن بل وتمكنت من الاستمرار فى معدل الحركة بقافلتين نحو المدخل الجنوبى للقناه ، كما كان متبعا من قبل ، فان النقص فى عدد المرشـــدين افقدها نحو نصف عدد القوافل المتجهـة الى المدخل الشـــمالى من قافلتين الى قافله واحـــده (٢٦) •

وقد بذل المصريون جهودا خارقه لتجنيد مرشدين مصريين زادت وفى العاشر من اغسطس كان خمسه عشر مرشدا جددا يمارسون عملهم فى بورسعيد ، مع انهم بمقاييس الشركة القديمة كانوا يفتقدون الى الخبره ، كما قيل ان المرشدين الجدد يحتاجون تدريبا يستغرق من ســـتة أشهر الى ثلاثة شهور على الأقل على الطبيعة قبل تأهيلهم لارشاد السفن المتوسطه الحجم بطريقة آمنة (٢٧) •

اما بالنسبة لرسوم المرور ، فقد قبلت مصر مؤقتا سداد الرســـوم باكثر من طريقة ، بما فى ذلك الســـداد فى الحساب المجمـد للشركه القديمة ، وسحب سفنها على البنـوك فى لنـدن لصالح الشركه المؤممه اما بالنسبة لليابانيين فقد اتفق على أن يتم الدفع فى الحسابين بشرط السداد فيما بعد (٢٨) •

ونصحت الحكومه الأمريكية ملاك السفن الأمريكية أن يدفعوا الرسوم

---

(٢٥) برقية سرى من موسكو رقم ٣٤١ فى ١٠ اغسطس ١٩٥٦ ، نفس الملف •
(٢٦) رسالة من بورسعيد رقم ١٨ فى ١٦ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) •
(٢٧) رسالة من بورسعيد ـ سرى ـ رقم ١٤ فى ١٠ اغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) وبرقية من القاهره رقم ٤٦٢ (سرى) فى ٢٥ اغسطس (نفس الملف) •
(٢٨) برقيه من القاهره رقم ٢٣٧ فى ٣ اغسطس سرى ، ملف ٣٩٦ ـ ١ •

لمصر مع الاحتجاج (٢٩) لكن المصريين رفضوا خطابات الاحتجاج ، وان سمحوا لتلك السفن بالعبور فى القناة (٣٠) . الا أنه بالنسبة لموظفى شركة القناة والذين طالبتهم الشركة بالبقاء فى دواقعهم أثناء بحث وضعهم بعد قرار التأميم ، فقد واجهوا موقفا أشد خطورة (٣١) .

فعلى الرغم من المحاولات التى بذلها المصريون لجعل ظروف العمل مقبولة لهؤلاء الموظفين فقد تصاعد التوتر بين المرشدين الذين لم تكن ربطهم بالشركة القديمة علاقات طيبة ، كما لم تكن لديهم الرغبة فى العمل مع الهيئة الجديدة للقناة (٣٢) .

وبموجب قرار التأميم ، كان يشترط على الموظفين الاستمرار فى العمل ، بل وقيل لهم أن التغيب عن العمل يعرضهم لمسؤولية المحاكمة العسكرية . وان كان المسؤولون المصريون قد أنكروا فيما بعد صدور مثل تلك التهديدات ، وان لم يكن للتهديد او للانكار أى تأثير على التطورات (٣٣) .

وقد أبلغت شركة قناة السويس من باريس الموظفين ، ان التهديدات الموجهة ضدهم تتعارض مع حقوق وحريات الانسان (٣٤) .

وقالت الحكومة الايطالية ان أوامر جمال عبد الناصر تتنافض وميثاق حقوق الانسان (٣٥) . ومن الأسباب الأخرى للتوتر ، أنه برغم التصريحات العلنية بالسماح للموظفين الأوربيين بمغادرة البلاد دون عائق، فان المواد ٤ ، ٥ من قرار التأميم كانت سارية المفعول (٣٦) وكانت تلك المواد تحظر على أى شخص مغادرة عمله والا طبقت عليه عقوبة الغرامة او الحبس أو مصادرة كل حقوقه فى التعويض والمعاش أو المكافأة (٣٧) .

ولم يمض وقت طويل حتى أصبح الاجراء المستقر هو الا يسمح للموظفين بالاجازة الا بعد تواجد من ينوب عنهم أو يحل محلهم ، ومن ثم

---

(٢٩) برقيه الى اوسلو رقم ٢٠١ سرى فى ١٤ أغسطس . ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ .
(٣٠) رسالة من بورسعيد ـ سرى ، رقم ١٤ فى ١٠ أغسطس ، ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ .
(٣١) برقية الى لندن رقم ٥١٠ ـ سرى للغاية ـ فى ٢٧ يوليو . ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ .
(٣٢) برقية من القاهرة رقم ٤٦٢ ـ سرى ـ فى ٢٥ أغسطس (نفس الملف) .
(٣٣) رسالة من بورسعيد ـ سرى ـ رقم ٩ فى ٢ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) .
(٣٤) برقية من لندن ـ سرى ـ رقم ٥٤٦ فى ٣٠ يوليو (نفس الملف) .
(٣٥) برقية من روما ـ سرى ـ رقم ٥٢٩ فى ٣ أغسطس (نفس الملف) .
(٣٦) برقيه من بورسعيد رقم ٩ فى ٥ أغسطس ، (نفس الملف) .
(٣٧) نصوص تلك المواد . انظر وثائق مشكلة قناه السويس ص ٣٢ ، (المصدر السابق) .

فقد اضطر كبير من المرشدين لتأجيل أجازاتهم ، وأما من بقى من الموظفين ، فقد ازداد اقناعهم يوما بعد يوم أن الذين ذهبوا لقضاء أجازاتهم لن يعودوا للعمل ، ومع ازدياد حدة النقص فى المرشدين الاكفاء ، القى مزيد من العبء على كاهل المرشدين المتواجدين فى مصر ومنهم من لم يكن يرغب فى القيام باعمال اضافية ، وازداد عدد المرشدين المرضى ، وقل حماس الكثير منهم فى العمل بعد ان ازداد قلقهم على مستقبلهم (٣٨) ٠

وفى نفس الوقت ، كان الرعايا البريطانيون والفرنسيون فى مصر ، يواجهون مشكلات مماثلة (٣٩) اذ انهم استجابة لنصائح من حكوماتهم بدأوا فى خروج كبير من مصر مستخدمين كل وسائل الانتقال (٤٠) ٠

ووسط هذا التوتر كله ، بقيت الجالية الأمريكية هادئة ، يغلب عليها احساس عام بالانتظار والترقب (٤١) ٠

٤ ـ محاولة تدويل مشكلة التأميم ، واعداد المسرح الدولى للحرب ضد مصر :

مؤتمر لندن الثانى للدول الاثنين والعشرين فى الفترة من ١٦ الى ٢٣ أغسطس ١٩٥٦ م :

حضرت مؤتمر لندن الثانى كل الدول المدعوة فيما عدا مصر واليونان ، وبدأت اجتماعاته ١٦ أغسطس برئاسة (لويد) وزير الخارجية البريطانى ، وبحث المؤتمر اقتراحين رئيسيين احدهما قدمته الولايات المتحدة ، وقدمت الهند الاقتراح الثانى (٤٢) ٠

وقد ركز الاقتراح الأمريكى على ضرورة وضع نظام دولى فعال يحقق الفصل بين ادارة قناة السويس وبين تأثير سياسات أى دولة من الدول ، كما أولى الاقتراح الأمريكى نفس القدر من الاعتراف لكل من حقوق السيادة المصرية ولسلامة القناة بوصفها ممرا مائيا دوليا تخضع لاتفاقية سنة ١٨٨٨ م ٠ كما نص على التفاوض مع مصر من أجل اتفاقية جديدة

---

(٣٨) رسالة من بورسعيد رقم ١٨ فى ١٦ أغسطس (الملف السابق) ٠

(٣٩) لمزيد من التفاصيل ، انظر الرسالة رقم ٩ سرى من بورسعيد فى ٢ أغسطس

(٤٠) برقية من بورسعيد رقم ١٠ فى ٥ أغسطس ، ورساله سرية رقم ١٤ فى (نفس الملف) ٠

(٤١) برقية سرية من القاهرة رقم ٢٦٨ فى ٦ اغسطس (نفس الملف) ٠
١٠ أغسطس ، وبرقية سرية رقم ٢٦٨ من القاهرة فى ٦ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) ٠

(٤٢) انظر نص الاقتراح الأمريكى الأصلى والمعدل ، ونص الاقتراح الهندى فى وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ص ٢٨٨ ـ ص ٢٩٢ ٠

تقيم اجراءات مؤسسية تشارك فى ظلها مصر وغيرها من الدول المعنية فى هيئة أو مجلس لقناة السويس ، تكون أو يكون مسئولا عن ادارة وتطوير القناة من أجل منفعة التجارة العالمية ومن أجل منفعة مصر ، كما دعا الاقتراح الأمريكى كذلك الى لجنة للتحكيم ولفرض عقوبات رادعة ضد انتهاك أحكام تلك الاتفاقية الجديدة ٠

أما الاقتراح الهندى فقد اختلف عن الاقتراح الامريكى فى عدة وجوه (٤٣) ٠

فقد أعطى الأولوية للاعتراف بقناة السويس جزء لا يتجزء عن مصر ، وكممر مائى له أهميته الدولية ، ثم دعا الاقتراح الهندى الى ضمان حرية الملاحة لكافة الدول ، وبالاعتراف الملائم بمصالح الدول المنتفعة بالقناة ، لكن الاقتراح بدلا من النص على انشاء هيئة للقناة تتمتع بصلاحيات أو تتحمل مسئوليات معينة ، فقد اقترح انشاء هيئة استشارية تمثل مصالح الدول المنتفعة ، تناط بها مهام الاستشارة والاتصال فحسب ٠

وخلال المناقسات المستفيضة (٤٤) صرح (شبيلوف Shepilov) وزير الخارجية السوفيتى بأن حكومته تؤيد الاقتراح الهندى ، لأنه يعكس الاقتراح الأمريكى ينظر الى سيادة مصر بعين الاعتبار (٤٥) ٠

وعلى الرغم من الاعتراض السوفيتى ، فقد أيدت الاقتراح الأمريكى ثمانية عشرة دولة من جملة اثنين وعشرين دولة ، بعد ادخال تعديلات طفيفة (٤٦) ٠

وقد طلبت الحكومات الثمانية عشرة من ممثلى ٥ دول (استراليا ، أثيوبيا ، ايران ، السويد ، والولايات المتحدة) أن تقدم بيانا بآرائها للحكومة المصرية لاستطلاع امكانية موافقتها على الدخول فى مفاوضات للتوصل لاتفاق بشأن قناة السويس (٤٧) ٠

---

(٤٣) فى الخامس عشر من أغسطس أبلغ كريشنا بينون رئيس الوفد الهندى ، دالاس وزير الخارجية الأمريكى انه يأمل الاضطلاع بدور الوسيط فى المؤتمر ، انظر برقية صادرة من لندن ، سرى ، فى ١٦ أغسطس (نفس الملف) ٠

(٤٤) وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ (المصدر السابق) من ص ٥٥ الى ص ٢٩٣ ٠

(٤٥) المصدر السابق ص ٢٦٣ ، انظر أيضا برقية سرية رقم ٦ من لندن فى ١٦ أغسطس وهى تسجل حديثا بين دالاس وشيبيلوف ، (الملف السابق) ٠

(٤٦) الدول التى لم تؤيد الاقتراح الأمريكى هى سيلان ، أندونيسيا ، الهند ، الاتحاد السوفيتى ، وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ ص ٣٢٨ ٠

(٤٧) نفس المصدر السابق ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ ، ٢٦٧ ، ص ٢٩٣ ٠

وقد اقترحت أسبانيا ، وهى احدى الدول الثمانيه عشرة ، أن يقدم الاقتراح الأمريكى المعدل الى مصر ، وان أشارت الى أنه اذا لم توافق عليه الحكومة المصرية فيمكن أن يعرض عليها كبديل ، خطه لممثل دولى ملائم فى الهيئة المصرية التى تتولى ادارة قناة السويس (٤٨) ٠

واختتم مؤتمر لندن الثـــانى أعمـــاله فى الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٥٦ م ٠

٥ ـ أعمال لجنة قناة السويس ، ومقابلاتها مع جمال عبد الناصر :

اجتمعت لجنة قناه السويس ، والتى عـــرفت بذلك الاسـم ، فى لندن ، دون ابطاء ، وربطت من خلال اتصال رئيسها (منزيس) رئيس وزراء استراليا مع السفارة المصرية فى لندن الاجتماع مع عبد الناصر فى الثالث من سبتمبر فى القاهرة (٤٩) ٠

وان كانت اللجنة تفضل اتمام اللقاء فى مكان آخر غير القاهرة (٥٠)٠

وعندما اجتمعت اللجنه مع عبد الناصر ، قدمت له مذكرة قامت باعدادها ، اشارت الى المصالح الاقتصـادية الحيوية للدول المنتفعـه الرئيسيه بالقناة ، وقالت انه يجب ابعاد قناة السويس عن السياسة . وقالت المذكرة المقدمة لمصر ، انها اذ تنفى أى روح عداء لمصر من جانب الدول الثمانيه عشرة ، فهى لا تنوى اى انتقاص من سيادة مصر أو كرامتها الوطنية ، وان تلك الدول تسعى ، على العكس من ذلك ، الى تحقيق تسويه سلمية على أساس من العدل للجانبين ، بحيث تنأى بالقناة بعـــدا عن معترك الصراع السياسى (٥١) ٠

---

(٤٨) عرض المصدر السابق من ص ١٩٨ الى ص ٢٠١ ، ص ٢٩٢ ، ص ٢٩٣ ، ومن ص ٣١٦ الى ص ٣١٧ ٠

(٤٩) انظر وثائق مشكلة قناة السويس ـ الخارجية الأمريكية ـ من ص ٣٠٣ الى ص ٣٠٦ ، (المصدر السابق) ، انظر برقية سرية من لندن رقم ١١١٤ فى ٢٨ أغسطس ، ملف ٩٦٤ ـ ٧٣٠١ فيما سماه المصدر الأمريكى فى لجنة قناه السويس من ان السير الفرنسى من لندن ووزير الخارجيه البريطانى (لويد) كانا يشعران بعداء الصين والروسية تجاه لجنة قناه السويس ٠

(٥٠) انظر برقية سريه من لندن رقم ٥٥ فى ١٤ أغسطس ١٩٥٦ (نفس الملف) ٠

(٥١) انظر الخص فى وثائق مشكلة قناه السويس ـ بالخارجيه الأمريكية ـ المصدر السابق من ص ٣٠٦ الى ص ٣٠٩ ، وانظر البرقيات السرية الصادره من لندن أرقام ١٢٥٢ ، ١٢٥٥ فى أول سبتمبر نفس الملف ، وبرقية سرية رقم ٦٢٦ الى السفير ، وبرقيات سريه أرقام ٥٦٩ ، ٥٧١ من القاهرة فى ٣ سبتمبر نفس الملف ، وانظر وثيقه بعثه السويس فى رسالة لندن رقم ٥٩٢ سرى أول سبتمبر نفس الملف ٠

وقد قدمت لعبد الناصر مع المذكرة صورة من البيان الذى أقرته الدول الثمانية عشرة فى لندن فى ٢٣ آغسطس ١٩٥٦ ٠

ومع تعدد اجتماعات لجنة قناة السويس ، مع الرئيس جمال عبد الناصر ، اتضحت استحالة التوصل لاتفاق حقيقى (٥٢) ٠

ولذلك ، اجتمعت اللجنة صباح ٦ سبتمبر ، وقررت تقديم مذكرة الى جمال عبد الناصر تشرح فى هدوء تام النقاط المثارة ، وتعرض للحجج المؤيدة لوجهات نظر الدول الثمانية عشرة (٥٣) ٠

وقد قدمت تلك المذكرة لعبد الناصر فى ٧ سبتمبر فى شكل خطاب من رئيس الوزراء الاسترالى (منزيس) ، وذكر الخطاب ان الجانبين لم يتمكنا من الاتفاق حول الاقتراحين الرئيسيين المطروحين من مؤتمر الدول الثمانية عشرة فى لندن وهما :

(أ) ابعاد ادارة قناة السويس عن تأثير سياسة أى دولة ٠

(ب) أنه لتحقيق هذا الهدف ، فلابد من اقامة هيئة دولية (تضم ممثلين مصريين لتتولى ادارة وصيانة قناة السويس) ٠

وذكد الخطاب ، أن عبد الناصر قد أجاب مرارا وبكل قوة ووضوح ، ان مصر تعتبر مثل تلك الهيئة ، انما تمثل السيطرة الأجنبية أو الاستيلاء على قناة السويس ، واختتم الخطاب بالاستفسار ، عما اذا كان ذلك الفهم للموقف من قبل اللجنة صحيحا ، ومن أن عبد الناصر قد رفض هذين الاقتراحين الأساسيين المطروحين عليه ، واذا كان الأمر كذلك ، فان اللجنة ترجو أن يستقبلها عبد الناصر للاستئذان فى مغادرة مصر ٠

وفى التاسع من سبتمبر ، أجاب عبد الناصر ، بأن هيئة دولية من ذلك النوع الذى طرحته مقترحات اللجنة لا تنأى بالقناة بعيدا عن السياسة ، بل يقذفها قذفا فى دوامتها ، وقال أن خير سبيل لتجنب هذا الموقف ، هو اعادة تأكيد ، أو تجديد اتفاقية ١٨٨٨ ، وأن كلا الأمرين

---

(٥٢) برقيات سرية من القاهرة أرقام ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٥ فى ٣ سبتمبر ـ ورقم ٥٨٨ فى ٤ سبتمبر ، ٥٩٦ فى ٥ سبتمبر ، ٦٠٩ ، ٦١٣ فى ٥ سبتمبر ، ٦١٤ فى ٦ سبتمبر الملف السابق . وفى ٣ سبتمبر أبلغ منزيس رئيس الوزراء الاسترالى عبد الناصر انه يستحيل تقديم ضمانات بعدم استخدام القوة ما لم يتم التوصل لتسوية سلمية ، وان هذا التصريح ليس معناه التهديد ، بل مجرد ذكر للحقائق ، نيابة عن الدول الثمانية عشرة المعنية بالتوصل لتسوية سلمية . ومع ان عبد الناصر أعرب عن تقديره ، فقد قال لمنزيس ، أنه لا يزال هنالك خطر اللجوء لاستخدام القوة ـ برقية رقم ٥٧٥ من القاهرة (نفس الملف) ٠

(٥٣) برقية سرية من القاهرة رقم ٦١٨ فى ٦ سبتمبر (نفس الملف) ٠

مصيرها لمصر ، وكان رد عبد الناصر بمثابة رفض كامل لمقترحات لجنة قناة السويس ، وان كرر ان سياسة حكومته ستظل هي ضمان حرية المرور في القناة ، واستخدامها استخداما آمنا دون تمييز أو تفرقة ، وتعاونه مع الدول يتسم بالكفاءة والانصاف (٥٤) .

وفي نفس اليوم ، وضع اعضاء اللجنة تقريرهم عن أعمالها ، وعادوا بعد ذلك الى عواصم الدول المشاركة في لندن ، واختتم التقرير بقول : واخيرا لقد أبدى أعضاء مقاومة صلبة تجاه أي رقابة او ادارة للقناة بواسطة أي هيئة غير الحكومة المصرية دائما ، وان اللجنة قابلت في كل الوقت بعد ان ... تجاوبه العقل بالعقل (٥٥) .

٦ ـ فكرة عصبة المنتفعين بقناة السويس ، دالاس يقود الغرب في المحافل الدولية :

في نفس الوقت كانت الولايات المتحدة ، وغيرها من الحكومات ، تبحث السبيل الذي تسلكه لو فشلت المباحثات مع المصريين ، ولم تكن الولايات المتحدة راضية عن المسلك الذي اتخذه البريطانيون ، الذين فكروا في احالة مسألة قناة السويس الى مجلس الأمن في الأمم المتحدة ، وكان الهدف البريطاني الواضح من وراء هذا المسلك ، انه يجب طرقه قبل اتخاذ اي اجراء آخر عنيف تجاه مصر (٥٦) .

وفي معرض تعقيب دالاس على رسالة وردت اليه من لويد وزير الخارجية البريطاني (٥٧) بشرح تلك الخطة ، أثار دالاس في ٢٩ اغسطس العديد من التساؤلات حول امكانية تنفيذ مثل هذه الخطة عمليا ، وعما اذا كانت بريطانيا سوف تطرح مشكلة قناة السويس على مجلس الأمن بوصفها (نزاعا) ام بوصفها حالة تهدد السلم والأمن الدوليين ؟ وفي

---

(٥٤) نص خطاب عبد الناصر في وثائق مشكلة قناة السويس (المصدر السابق) من ص ٣١٧ الى ص ٣٢٢ .

(٥٥) نص التقرير في نفس المصدر ـ من ص ٣٢٣ الى ص ٣٢٦ .

(٥٦) تحدث ايدن رئيس الوزراء البريطاني بهذا المعنى مع لوي هندرسون سفير وكيل الخارجية الأمريكية وممثلها في لجنة قناة السويس في ٢٨ أغسطس قائلا ان الفيتو السوفيتي ضد مشروع قرار ايجابي يتخذه مجلس الأمن ، سوف يتيح للمملكة المتحدة حرية الحركة التي تحتاجها وعندما أجابه هندرسون ، بأن استخدام الفيتو قد يطلق سلسلة رهيبة من ردود الفعل ، رد ايدن ، بأن عدم الحركة في مثل هذه الظروف لا تقل في المخاطر عن الحركة .

انظر برقة سرية من لندن رقم ١٣١ في ٢٨ أغسطس ١٩٥٦ .

(٥٧) نقل القائم بالأعمال البريطاني كولسون Coulson في واشنطن الى دالاس رسالة لويد السرية المؤرخة في ٢٨ اغسطس .

كل حالة من الحالتين ، كيفية تناول المسائل الاجرائية ؟ وعما اذا كانت بريطانيا متأكدة من عدد الأصوات فى المجلس الى جانبها ، وعما اذا كان يمكن استبعاد دول أخرى معنية بالأمر من بحث المشكلة ؟

وبعد أن ألمح العائم بالاعمال البريطانى الى شىء من التفكير البريطانى فى الموضوع استرعى الاهتمام الى العديد من الدراسات التى تجرى فى لندن حول امكانية حجب رسوم القناة عن مصر ، وحول فرض العقوبات الاقتصادية عليها ، وان مثل تلك الاجراءات قد تعجل بالنتيجة المرجوة (٥٨) .

وعند هذه المرحلة من تطور الأحداث كانت الخارجية الأمريكية قد بدأت تتلمس منهجا جديدا نحو مشكلة قناة السويس ، وعندما سأل دالاس (وليام راونترى) مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى ٣٠ أغسطس، عما اذا كان يظن ان البريطانيين والفرنسيين يناورون بتحركاتهم العسكرية ، أجابه وليام راونترى ، أنه يعتقد بوجود احتمال قوى باعداد خطط محددة لبدء القتال فى ١٥ سبتمبر ، مالم :

(أ) يستسلم عبد الناصر .

(ب) أو مالم يحدث تطور جديد ، مثل توقيع اتفاقية دفاع سوفيتى مصرى مشترك .

(جـ) أو اذا اتخذت الولايات المتحدة خطوات قوية وفورية لثنى البريطانيين والفرنسيين عن عزمهم القيام بعمل عسكرى ضد مصر (٥٩) .

استنادا الى هذا التقدير والى غيره من المعلومات المتاحة ، بدأت الخارجية الأمريكية بحث امكانية حل مشكلة قناة السويس من خلال نوع من الاتحاد يجمع المنتفعين الرئيسيين بقناة السويس ، وبعد ان بحثت الخارجية الأمريكية المشكلات القانونية والعملية والسياسية (٦٠) ، بعثت فى ٤ سبتمبر ١٩٥٦ ببرقية الى لوى هندرسون Loy Hendrson الذى كان موجودا فى القاهرة آنئذ ، ممثلا للولايات المتحدة فى لجنة قناة السويس ، تطرح فيها وجهة النظر الأمريكية حول ما يجب عمله ،

---

(٥٨) انظر المذكره التى أعدها راونترى Rountree من ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية عن الحديث بين دالاس والقائم بالأعمال البريطانى كولسون فى ٢٩ اغسطس ١٩٥٦ .

(٥٩) انظر مذكرة مقدمة من راونترى الى دالاس سرى للغاية فى ٣١ اغسطس ١٩٥٦ بعنوان (النوايا البريطانية والفرنسية تجاه قناة السويس) .

(٦٠) مذكرة سرى للغاية من راونترى الى دالاس ، غير مؤرخة ، بعنوان (اقتراح جديد حول قناة السويس) ، والمذكرة مستقاة من مسودات مؤرخة ٢ ، ٣ سبتمبر ١٩٥٦ .

اذا فشلت المباحثات مع عبد الناصر فى أن تسفر عن حل مقبول ، وكان الرأى مازال سائدا أنه من الاهمية البالغة الحيلولة دون استخدام القوة ، اللهم الا اذا كانت هى الملاذ الأخير ، واللهم الا اذا نشبت الحرب نتيجة لموقف تختلقه مصر اختلاقا ، كما أن الولايات المتحدة من جانبها لن تؤيد احالة الأمر الى مجلس الأمن ، الا بهدف الاسهام فى حل سلمى ، كما أن الموقف الأمريكى كان يرى أن اصدار قرار يعنى بالمطالب الدنيا للدول المنتفعة بالقناة من شأنه ان يبطل أى اعتراض سوفيتى ، كما ان الصعوبات الاجرائية قد تطيل المناقشة الى حد يتجاوز ما يتوقعه البريطانيون وخلال هذا الوقت ، ربما تسارعت الأحداث فى القناة الى حد الصدام والمواجهة ٠

لهذا كله ، فان الولايات المتحدة قد آثرت فى حالة رفض عبد الناصر لمقترحات لجنة قناة السويس ، ان تركز الاهتمام على الخطوات التى قد ينخذها الدول المنتفعة لضمان حقوقها بموجب اتفاقية ١٨٨٨ ٠ ولما كان فرض اتفاقية جديدة على مصر أقرب الى المستحيل ، فان أيسر السبل هى الاصرار على تلك الحقوق التى أقرتها الاتفاقية القديمة ، وهذا يأتى بتكوين اتحاد من المنتفعين بالقناة ، بحيث تقيم ، حماية لحقوقهم ، ولتيسير المرور فى القناة هيئة رقابة دولية على الملاحة فى القناة ، ذات نظام دائم يحكم المرور والأموال والرسوم ، ولن تنص تلك الخطة على سداد الرسوم لمصر ، وستكون كل مطالبات التعويض محل تفاوض فى المستقبل ، كما لن تكون من حقوق مصر المسلم بها ، فاذا كانت مصر قادرة وراغبة على الاضطلاع بمهمة الصيانة العادية للقناة ، فان الهيئة الجديدة سوف تدفع لمصر مقابل خدماتها ، ولكن اذا فشلت مصر فى أداء تلك المهمة ، سيكون من حق الدول المنتفعة اتخاذ التدابير اللازمة بنفسها (٦١) ٠

ولقد شرح دالاس هذه الخطة فى خطوطها العامة للقائم بالأعمال البريطانى كولسون فى ٤ سبتمبر ، الذى أبلغ بدوره وزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، وفى اليوم التالى أطلع راونترى مساعد وزير الخارجية الأمريكى كولسون القائم بالأعمال البريطانى ، على مضمون البرقية المرسلة الى (هندرسون) ، واستفسر القائم بالأعمال البريطانى عما اذا كانت الضرورة سوف تقتضى استخدام القوة لاقامة تلك الهيئة

---

(٦١) برقية سرى للغاية رقم ٦٤٠ الى القاهرة فى ٤ سبتمبر ١٩٥٦ (ملف ٧٣٠ ـ ٧٩٤) وقد أجاب هندرسون فى ٦ سبتمبر ان فكرة اتحاد المنتفعين لا تبدو فكرة عملية ، حيث يتوقع أن يرفضها المصريون مثلما رفضوا مقترحات الدول الثمانية عشرة من قبل ، كما انها قد تؤدى الى المزيد من الخلاف ـ برقية هندرسون من القاهرة رقم ٦٢٣ سرى للغاية فى ٦ سبتمبر ـ نفس الملف ٠

الجديدة ، واجابة راونترى ، أن الخطة الجديدة ليست الا خط رجعة لاتستخدم الا عند الضرورة (٦٢) ٠

وبعد ثلاثة أيام ، عاد القائم بالأعمال البريطانى كولسون ، الى الخارجية الأمريكية ليقدم الى دالاس من (لويد) وزير الخارجية البريطانى، ستة رسائل . تكون البرنامج الفرنسى البريطانى الجديد ، وقد طرح لويد فى ضوء ما يتوقعه من رفض عبد الناصر لمقترحات لجنة قناة السويس، طرح أن تنسق كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة خطواتها فى اتجاهين :

الاتجاه الأول هو اللجوء الى مجلس الأمن ٠

والاتجاه الثانى ، اتخاذ اجراء بالنسبة لرسوم قناة السويس ، مع انشاء وكالة دولية للمنتفعين بقناة السويس . وهو جوهر الاقتراح الذى تقدم به دالاس ٠

وقد نوقشت تلك المقترحات فى اجتماعين ثلاثيين فى واشنطن فى السابع من سبتمبر ١٩٥٦ ، حيث طرح دالاس ، فى الاجتماع الثلاثى الأول ، انطباعاته الأولية . وقدم فى الاجتماع الثلاثى الثانى ، اجاباته الرسمية ، وكانت حجة وزير الخارجية البريطانى (لويد) فيما يتصل باللجوء الى مجلس الأمن ، هو أن الوقت قد حان لاحالة الأمر الى المجلس ومن المفضل أن يكون بحث الأمر بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وهو ذلك الفصل الذى يتناول تهديدات السلم بأكثر مما يتناول المنازعات ٠

وقد شرح (لويد) أنه اذ يدرك أن رئيس الوزراء الفرنسى ووزير خارجيته ، مع ترددهما فى اللجوء الى المجلس ـ سوف يقبلان بذلك فى نهاية الأمر ـ ، فقد أكد ان لجوء بريطانيا للمجلس ، انما يستهدف بصدق تحقيق تسوية سلمية ، دون أى تفكير فى استغلال المداولات كتغطية للعمليات العسكرية ، ولن تكون المداولات سوى شكل آخر من أشكال الضغط الدولى على عبد الناصر كى يقبل نوع الحل الذى طرحه دالاس فى المؤتمر الأخير فى لندن وقال لويد ، أننا منفقون على ألا نؤيد أى قرار أو تعديل يهدف الى الحد من حريتنا من التحرك كملاذ أخير اذا استمر عبد الناصر على عناده ورفضه ٠ ولذلك فقد اقترح البريطانيون والفرنسيون ادراج بند فى جدول أعمال مجلس الأمن يشير الى الموقف الذى ترتب على الاجراء المنفرد الذى انخذته مصر بانهاء الادارة الدولية

---

(٦٢) مذكرة أعدها كل من راونترى وروكويل من ادارة شئون الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية عن الحديث الذى دار بين رانترى وكولسون القائم بالأعمال البريطانى فى ٥ سبتمبر ١٩٥٦ (سرى للغاية) ٠

لقناة السويس بموجب اتفاقية ١٨٨٨ ، ودعا لويد وزير الخارجية البريطاني الولايات المتحدة للانضمام الى الحكومتين البريطانية والفرنسية فى الدعوة لعقد اجتماع لمجلس الأمن وفى تبنى قرار يعرب عن الأسف لرفض مصر التفاوض على أساس مقترحات الدول الثمانية عشرة ، مع تأكيد وجود تهديد للسلم ، وفى نفس الوقت تأكيد مبدأ حرية الملاحة فى قناة السويس (٦٣) ٠

ويطلب القرار من مصر فى نفس الوقت التفاوض على أساس مقترحات الدول الثمانية عشرة (٦٤) ٠ وكان رد الفعل الأول عند دالاس يتلخص فى أن اتخاذ أى خطوات مقترحة ، قبل أن تتحدى مصر فعلا الحقوق الثابتة فى اتفاقية ١٨٨٨ ، انما يعنى التسرع فى اللجوء الى مجلس الأمن ، دون الاستناد الى أساس متين ، كما تساءل عما اذا كان تأميم مصر لشركة قناة السويس هو الذى يمثل تهديدا للسلم ، وعما اذا كان الذى يهدد السلم فعلا هو عمل آخر ، يجرى الاعداد له ، لاسيما تلك الاستعدادات العسكرية التى تقوم بها حكومات أخرى ٠

وقد أجابه (كولسون) القائم بالأعمال البريطاني أن المملكة المتحدة ازاء خشيتها من أن تحيل دولة أخرى نزاع السويس الى مجلس الأمن ، فقد قررت الاحتفاظ بزمام المبادرة فى المجلس فى حالة فشل مباحثات القاهرة ٠

وقد عقب دالاس على ذلك بقوله ، أنه كان يجب ادخال تعديلات جوهرية على الاقتراح قبل أن توافق عليه الولايات المتحدة ، وكان رأى دالاس ان اللجوء الى مجلس الأمن سوف يجلب المتاعب لو لم ينبت ان مصر قد انتهكت ما لبريطانيا وفرنسا من حقوق ، والمشكلة تكمن فى انه اما ان يكون للغرب حقوق فى القناة أو لايكون ، وتساءل دالاس هل نحن موافقون على المرور فى القناة بالاستعانة بمرشدين من اختيارنا ، وهل وافقنا على ان نحصل الرسوم بأنفسنا ؟ ومن ناحية أخرى ، اذا كانت مصر هى صاحبة كل تلك الحقوق ، فما الجدوى من المناقشة أصلا ؟ وقال دالاس ، ان الغرب هو صاحب تلك الحقوق ، وأنه لو استطاعت فرنسا

---

(٦٣) حصل لويد وزير الخارجية البريطانى على موافقة فرنسا على حذف أى اشارة لمرور السفن الاسرائيلية ٠

(٦٤) وسع خطاب القائم بالأعمال البريطانى كولسون المؤرخ ٦ سبتمبر ١٩٥٦ ، المرفق به الرسائل الستة من (لويد) ثم تعليقات دالاس على تلك الرسائل مع مذكرة وليكنز Wilkins من ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية عن حديث دالاس مع السفير الفرنسى الجديد ومع القائم بالأعمال البريطانى ، فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ـ سرى ـ ص ص ٧٣٠١ ـ ٧٩٤ ٠

وبريطانيا صياغتها فى شكل قانون ، فان مصر لن تتورع عن الاعتراض عليهـــا (٦٥) ٠

وعقد الاجتماع الثلاثى الثانى فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، وقد صرح السفير الفرنسى المعين حديثا فى واشنطن (هرفيه الفان Herne) Alphand) أن حكومتـــه لا تحبذ بصفة خاصـــة دعوة مجلس الأمن للانعقاد ، ولكنها سايرت الحجج البريطانية ومنعا لسوء فهم محتمل . فقد استفسر السفير الفرنسى من الولايات المتحدة :

(أ) هل توافق الولايات المتحدة على رفض أى قرار أقل أو أضعف من اقتراحات الدول الثمانية عشرة ؟

(ب) هل توافق الولايات المتحدة على رفض أى اقتراح مضاد من الجانب الآخر من شأنه أن يحد من حرية فرنسا على الحركة ؟

أجاب دالاس بأن الولايات المتحدة توافق على تأييد مقترحات مؤتمر لندن ، لكنها لاتستطيع ضمان النتائج ، وقد فسر السفير الفرنسى ذلك بأن دالاس وافق بالايجـاب على الاستفسار الأول ، لكنـه لم يوافق على الاستفسار الثانى ، وعقب (كولسون) القائم بالأعمال البريطـــانى ، أن السؤال الثانى هو ما يهم الحكومة البريطانية . وحتى يزيد دالاس من وضوح موقفه ، قرأ من التعليقات التى أعدها على المقترحات البريطانيـــة فقرة مؤداها أنه يحتمل ان يدعو مجلس الأمن الأطراف للامتناع عن التهديد بالقوة أو استخداميا ، حيث أن تلك هى الوظيفة الأساسية لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من المشاق ٠

وردا على سؤال من السفير الفرنسى (آلفان) أجاب دالاس ، أن الولايات المتحدة لاتريد الالتزام بالتصويت ضد مثل هذه الصيغة ، وقد تفضل الامتناع ٠ وعندما عقب كل من آلفان ، كولسون ، بأن حكومتيهما قد تفضلان اللجوء الى استخدام القوة حماية لمصالحهما الحيوية ، أجاب دالاس بأن قرارا يدعو مصر والأطراف الأخرى للامتنـــاع عن اســـتخدام القوة ، قد يكون مرضيا ، ولن تستطيع الولايات المتحدة الموافقـــة على التصويت ضد قرار يدعو الأطراف للامتناع عن استخدام القوة ، وقد عقب آلفان ، بأن سبعة أصوات تكفى لاعتماد القرار ٠

وفى سياق استعراض دالاس لبقية تعليقاته المعدة سلفا ، وافق على أنه من الأصوب حذف الاشارة الى مرور السفن الاسرائيلية ، فرد عليه

---

(٦٥) انظـر مذكرة سرية أعدها (وليكينز) من ادارة الشرق الأدنى ـ بالخارجية الأمريكية ـ من حديث بين دالاس والقائم بالأعمال البريطانى والقائم بالأعمال الفرنسى ، فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، حول الاقتراح البريطانى الفرنسى عن مسألة قناة السويس ٠

آلفان . بأن فرنسا تفضل الاشارة الى قرار مجلس الأمن الصـــادر فى عام ١٩٥١ ، الا أنه بعد أن أوضح (كولسون) أن المملكة المتحدة لاتعارض الحذف أو الابقـــاء ، رد دالاس بأن اقحام النزاع العربى الاسرائيلى فى المناقشة من شأنه أن يضـــاعف من تعقيدات المشكلة ، فاقترح السفير الفرنسى آلفان أن يشار فى البيانات التى ستلقى امام مجلس الأمن الى قرار عام ١٩٥١ بدلا من وضعه فى القرار الجديد . وقد رحب دالاس وكولسون بهذا الرأى .

وكانت الخلاصة العامة لتحليل دالاس لاقتراح (لويـــد) وزير الخارجية البريطانى باللجوء الى مجلس الأمن هى ان الولايات المتحـــدة لاتشعر بالميل لمشاركة البريطانيين والفرنسيين فى دعوتهما لعقد الاجتماع أو لتبنى قرار من المجلس فى الوقت الراهن ، ومضى دالاس يقول أنه مع أن الولايات المتحدة سوف تؤيد خطة لندن لاتعديلها . فهى لن تلزم نفسها مقدما بعدم تأييد قرار يشتمل على عناصر أخرى مع تلك الخطة (٦٦) .

بالتوازى مع تلك المباحثات عن احتمال احالة مشكلة قناة السويس الى مجلس الأمن فقد بحث الاجتماع فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ أيضا مسألة رسوم المرور ، وهيئة المنتفعين ، وكان (لويد) فى رسالة الى دالاس قد طرح أن الرفض المصرى لمقترحات لجنة قناة السويس يعتبر اهانة كبرى للدول الثمانية عشرة ، ومضى يقول ، أن هدف عبد الناصر هو تهديدنا جميعا وتشديد قبضته على القناة ، ولذلك فان اللجوء الى مجلس الأمن قد ينطوى على خطر الوقوع فى مكائد عبد الناصر وللحيلولة دون مثـــل هذا الاحتمال ، فمن الضرورى ان يكون من الواضح بشكل علنى أنه لن يسمح لعبد الناصر ــ قبل مناقشات مجلس الأمن ــ أن يستفيد من قراره المنفرد بمصادرة قناة السويس ، لذلك اقترح (لويد) مطالبـــة كافة الدول الصديقة المنتفعة بالقناة باصدار بيان عاجل يقول :

(أ) أنها لاتعترف بتأميم قناة السويس .

(ب) انها سوف تتخذ اجراءات لحرمان الحكومة المصرية أو الهيئة المصرية الجديدة من رسوم المرور .

(جـ) ان تلك الحـكومة ســـوف توجه ملاك السفن للتصرف على هذا الأســـاس .

---

(٦٦) انظر المذكرة السرية التى أعدها (ولكينز) من ادارة الشرق الأدنى ــ بالخارجية الأمريكية ــ فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، عن المباحثات بين دالاس والسـفير الفرنسى الجديد (آلفان) والقائم بالأعمال البريطانى (كولسـون) فى واشنطن ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ، (المصدر السابق) .

ومضى (لويد) فى رسالته يصف اقتراح دالاس بانشاء وكالة للمنتفعين بالقناة ، بأن له مزايا مؤكدة ، ولكن من الصعب صياغته فى وقت تحتاج فيه الى اتخاذ اجراءات بأسرع ما يمكن ، وأنه لذلك يطرح ما سبق من مقترحات كخطوة أولى نحو وضع مشروع دالاس موضع التنفيذ، وقد تناول (لويد) فى تفصيل أكبر تعليقه على الاقتراح الأمريكى فى رسالة مستقلة ، وكان رأيه أن ذلك الاقتراح يتفق تماما مع خطة الدول الثمانية عشر ، وان لاحظ أنه بدون موافقة مصر فسوف تكون هنالك قيود على السلطة التى يمكن أن تمارسها بشكل فعال جماعة المنتفعين ، ولذلك كان تصور (لويد) أن دالاس يخطط لانشاء هيئة مؤقتة خارج مصر تحصل رسوم المرور من هيئة المنتفعين • وأشار الى أن المستشارين القانونيين فى الخارجية البريطانية يبحثون المقترحات الأمريكية من حيث الأساس القانونى للوكالة المقترحة ، وكان (لويد) يرى فى نفس الوقت ان ديباجة اتفاقية ١٨٨٨ تتيح أساسا متينا لمثل هذا العمل ، وافترض أن الباب سيظل مفتوحا فى المستقبل لاشتراك مصر فى عضوية تلك الوكالة ، وان الاعتراف بالوكالة المقترحة سوف ينتهى بها فى نهاية الأمر الى الاضطلاع بكافة المهام التى وضعت لهيئة الرقابة الدولية على الملاحة ، التى وضعتها مقترحات لندن (٦٧) •

كما نوقشت فى اجتماع ٧ سبتمبر ١٩٥٦ رسائل (لويد) عن رسوم القناة وجمعية المنتفعين مثلما نوقشت مسألة اللجوء الى مجلس الأمن •

وفى الاجتماع الأول ، حين قال (كولسون) ان الحكومة البريطانية تفضل الانفاق العام على حرمان مصر من الرسوم قبل احالة النزاع الى مجلس الأمن ، أجاب دالاس ، أنه يتصور أن مثل هذا الاجراء قد يؤدى الى منع مصر للعبور فى قناة السويس ، الأمر الذى يؤدى الى أزمة فى البترول فى أوروبا الغربية ، وأوضح دالاس للقائم بالأعمال البريطانى ، أنه يريد أن يتأكد من أن البريطانيين الفرنسيين يدركون النتائج الاقتصادية التى قد تنجم عن سلوب هذا السبيل ، بدءا من حرمان مصر من رسوم المرور ، وقد رد القائم بالأعمال البريطانى ، بأن تلك النتائج الاقتصادية تعتبر سببا آخر يبرر ضرورة تكتيل المنتفعين بالقناة للتأكيد من قدرة ناقلات النفط على المرور (٦٨) •

---

(٦٧) انظر مقترحات لندن فى موضع سابق •

(٦٨) المذكرة السرية التى أعدها (ويلكنز) من ادارة الشرق الأدنى ـ بالخارجية الأمريكية ـ عن حديث دالاس مع القائم بالأعمال البريطانى والقائم بالأعمال الفرنسى فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ (ملف ٧٩٤ ـ ٧٣٠١) المصدر السابق •

وفى الاجتماع الثانى ، وفى سياق قراءة دالاس لبعض تعليقاته المعدة على سلسلة مقترحات (لويد) وزير الخارجية البريطانى ، أعرب عن تعاطفه مع الفكرة الداعية لضرورة اتفاق كبار المنتفعين بالقناة على حقوقهم المنصوص عليها فى اتفاقية ١٨٨٨ ، واتخاذ اجراءات موحدة لممارسة تلك الحقوق ، « وأن ذلك لابد وأن يشمل تطوير نظام موحد لتحصيل رسوم المرور ، والتعامل مع مسئلة المرشدين ومع مشكلة العبور والاسارات والمساعدات الملاحية وتعميق القناة • ونرى الولايات المتحدة أن اتفاقيه ١٨٨٨ قد كفلت نوعا من الحق الدولى للعبور فى أراضى مصر وبتأكيد حق المنتفعين ، بل وتأكيد التزامهم بصيانة القناة وادارتها بموجب هذا الحق المكفول لهم فى الاتفاقية ، ومضى دالاس يقول ، أنه من الخطأ الرضوخ لممارسة مصر لمهام من المفروض أنها من حقوق المنتفعين لا من حقوق الدولة صاحبة السيادة التى تمر فى أراضيها القناة والتى كفلت الاتفاقية حق العبور فيها ، لكن ذلك كله يحتاج الى وقت ، وربما أدى الى الصدام مع مصر ، وهو وان أتاح أساسا أقوى وأوضح للجوء الى مجلس الأمن ، الا أنه سوف يؤدى الى نتائج اقتصادية اضافية قد لا تكون الدول الغربية على استعداد لمواجهتها » •

ثم وصف دالاس الاقتراح الامريكى القاضى بانشاء وكالة للمنتفعين بانه جيد لتنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ بأكثر منه جيد لتنفيذ امتزاج الدول الثمانيه عشرة ، الذى كان يستهدف التوصل لاتفاقية جديدة مع مصر • واستطرد دالاس يقول : أنه وان كان من غير العملى — على المدى الطويل — استخدام القناه دون تعاون من مصر ، فانه لما كانت اتفاقية ١٨٨٨ هى مصدر حقوق الدول الغربية ، فمن غير المنصور ، أن تلغى مصر مثل هذه الحقوق أو لا يكون ثمة سبيل اللهم الا الرضوخ للشروط المصرية أو السعى بالقوة لفرض شروط الدول الغربية ، أما اذا اتخذت مصر اجراء عنيفا لمنع الدول الغربية من الانتفاع بحقوقها بموجب اتفاقية ١٨٨٨ ، فان مصر ستكون عندئذ فقط هى الدولة المعتدية وهى المسئولة عن تهديد السلم •

وبعد أن فرغ دالاس من تعليقاته على مقترحات (لويد) ، أشار السفير الفرنسى من جديد الى رغبة بريطانيا وفرنسا فى الاحتفاظ بحرية الحركة ، مضيفا أن دالاس قد تحدث بصوت العقل ، وان قرار مجلس الأمن سيكون معيبا لدرجة خطيرة لو لم يثبت أن مصر قد انتهكت ميثاق الأمم المتحدة ، وتساءل دالاس ، ماذا لو بحث البريطانيون والفرنسيون ادراج مشكلة قناة السويس فى جدول أعمال مجلس الأمن مع ارجاء طلب مناقشتها الى وقت لاحق •

وفى نفس الاجتماع قرأ (كولسون) القائم بالأعمال البريطانى برقية تلقاها لتوه من لندن تقول ، بأنه لما كان من المتوقع أن تعلن لجنة

قناة السويس فشل مباحثاتها مع عبد الناصر فقد اقترحت المملكة المتحدة بعض الاجراءات المحددة ، وهذه الاجراءات المقترحة لم تكن فى الواقع سوى البرنامج المطروح فى سلسلة رسائل (لويد) الى دالاس ، وبالاضافة الى ذلك . فقد احتوت البرقية على المزيد من التفاصيل والحجج التالية :

(ا) انه حتى تلك الدول التى تشعر أنه ليس بمقدورها الطعن فى مشروعية قرار التأميم ، فهى لا توافق على وجوب دفع الرسوم للهيئة المصرية الجديدة بعد أن رفض عبد الناصر مقترحات الدول الثمانية عشرة ، ومن حق تلك الدول أن تحجب الرسوم عن عبد الناصر الى أن تتم تسوية المشكلة .

(ب) أنه لا يلزم وجوبا دفع الرسوم للشركة القديمة لقناة السويس ، اذ أن أى حساب خاص لا سيطرة لعبد الناصر عليه يفى بنفس الغرض .

(جـ) ان الصعوبات المتمثلة فى وجود اتفاقيات مقاصة خاصة مع مصر ، قد أمكن لحكومة هولندا التغلب عليها بعد أن رتبت سداد الرسوم فى حساب مجمد مع الالتزام التام بشروط اتفاقية المقاصة .

وبعد ذلك قال دالاس ، بعد أن أبرز المشكلات الاقتصادية العملية التى ستواجهها مصر اذا حرمت من رسوم القناة ، أنه لا يوافق على الحجج القانونية البريطانية ، مضيفا أنه للدول البحرية الانتفاع بحق العبور فوق أراضى مصر ولها الحق فى أن تتلقى الخدمات التى تحصل مصر على الرسوم مقابلها ، فضلا عن أنه يجب أن تقوم ادارة قناة السويس على أساس التكلفة ولا يجب أن ترضخ الدول البحرية لانتزاع مصر لتلك الحقوق منها . فاذا أصرت مصر على انتزاع تلك الحقوق واستخدمت مرشدين سوفيت فى القناة . فهل تقبل الدول الأخرى هؤلاء المرشدين فوق سفنها ، وفى ضوء تلك الاعتبارات ، طلب دالاس المزيد من التعمق فى بحث المشكلة .

وقال (راونترى) مساعد وزير الخارجية الأمريكى أن الرأى البريطانى ـ من الوجهة السياسية ـ يطعن فى قرار التأميم المصرى ، ومن ثم فالاقتراح غير مقبول له . وقد وافق دالاس على هذا التحليل قائلا أنه من المبالغ فيه طرح حجة أو رأى يؤدى الى اطالة أمد امتياز قناة السويس .

فعقب السفير الفرنسى (آلفان) بقوله ، انه اذا ما أنهى الامتياز

فسرا ، فان ذلك يمثل انهاكا لاتفاقية ١٨٨٨ ، لكن دالاس كان يرى ان اتفاقية ١٨٨٨ تظل قائمة وسارية بحكم المادة [١٤] (٦٩) ٠

وفى أعقاب تلك الاجتماعات الثلاثية ، تحدث دالاس مع الرئيس ايزنهاور حول الطلب البريطانى الفرنسى بموقف الولايات المتحدة تجاه التعديلات التى سوف تدخل على قرار مجلس الأمن بحيث تشمل اقتراح الدول الثمانية عشرة عن قناة السويس ، وكانت بريطانيا وفرنسا قلقتان بشكل خاص من احتمال طرح تعديل يدعو الاطراف لعدم اللجوء الى استخدام القوة ٠ وقد كلف دالاس (روانترى) مساعد وزير الخارجية ابلاغ كل من فرنسا وبريطانيا أنه بعد مزيد من التفكير ، فلا يفضل تجاوز ما قد صرح به فى تعليقه على المقترحات البريطانية (٧٠) ٠

٧ ـ خطوات جديدة فى اتجاه تشكيل هيئة المنتفعين :

مساء اليوم التالى ٨ سبتمبر اجتمع السفير البريطانى سير روجر ماكينز Roger Makins مع دالاس لبحث الخطوات القادمة المحتملة ، وأبلغه أن رئيس الوزراء البريطانى (ايدن) قد طلب من رئيس الوزراء الفرنسى (موليه) ووزير الخارجية الفرنسى (بينو) الحضور الى لندن فى ١٠ سبتمبر ، حيث أن لندن تشعر أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة يتباعدان فى مواقفهما حول ما يجب اتخاذه من خطوات بعد أن تقدمت بريطانيا باقتراحين ردت عليهما الولايات المتحدة ردا سلبيا ، ومع أن بريطانيا تعتقد أن الوقت قد حان للقيام بعمل سريع وفعال ضد عبد الناصر ، فهى تدرك أن القوة يجب ألا تستخدم الا كملاذ أخير ٠ وبريطانيا ، كبديل لاستخدام القوة ، تؤيد مقترحات دالاس لانشاء هيئة للدول المنتفعة بقناة السويس وتستطلع رأيه فيما اذا كان قد أعد خطة مجددة للعمل ، وبريطانيا على استعداد لقبول اقتراحه بالاكتفاء بابلاغ مجلس الأمن عن الموقف فى قناة السويس دون دعوته لانخاذ اجراء فى تلك المرحلة ٠

وفى معرض الاجابة ، دعا دالاس الى انتهاج مسلك يتجنب اللجوء الى

---

(٦٩) المذكرة السرية التى أعدها (ويلكينز) من ادارة الشرق الأدنى عن حديث بين دالاس والسفير الفرنسى المعين (آلفان) والقائم بالأعمال البريطانى (كولسون) عن الاقتراح البريطانى الفرنسى عن مسألة قناة السويس فى ٧ سبتمبر ١٩٥٦ مرفقا بها مقترحات وزير الخارجية البريطانى (لويد) وتعليقات دالاس ، وبرقية من لندن فى ٧ سبتمبر ٠

ملف ٧٩٤ ، ٧٣٠١ المصدر السابق ٠

(٧٠) المصدر السابق ٠

استخدام القوة أو الرضـــوخ لعبـد الناصر ، وشرح دالاس أن الرئيس ايزنهاور يشعر بالقلق البالغ ويخشى من أن يكون هنالك ما يكفى من القوات لاخماد كل النيران التى قد تندلع لو نشبت الحرب فى مصر ٠

ومضى دالاس فى اجابته يقول ، انه كان يدرك ان ترك عبد الناصر يحقق النصر أمرا غير وارد ، فهو يعتقد أن السبيل لتجنب هذا الخطر يكمن فى التخطيط بعيـــد المدى لا فى العمل المتسرع ، واعترف بان الاستعدادات البريطانية والفرنسية باهظة التكاليف وتواجه صـــعوبات حقيقية ، ولكن اذا كانت تلك الاستعدادات هى العامل الحاســـم ، فان احتمالات اتخاذ تدابير معاونة سوف تتضاءل الى أقصى حد ٠

الا أن السفير البريطانى (ماكينز) أوضح وهو يبدى التقدير لآراء دالاس ، أن حكومته فى لندن تواجه أيضا العديد من المشكلات لا سيما وان البرلمان ينعقد خلال أربعة أيام ولا شك ان التنوية باحتمال اتخاذ اجراء ما فى الأمم المتحدة سوف يساعد كثيرا ، وفى هذا السياق اطلع الســـفير البريطانى ماكينز دالاس على مشروع خطاب ، وافق عليه دالاس بشكل عام ، يتضمن احالة الموقف فى قناة السويس الى مجلس الأمن دون طلب اتخاذ اجراء محدد ٠

وقد طرح دالاس على السفير البريطانى مسودة خطته لانشاء هيئة للمنتفعين ، وقد طلب منه السفير البريطانى نســـخة أخرى للحكومة البريطانية ، بعد أن ابدى اعجابه الشـــديد بالخطة ووافق دالاس على تزويده بنسخة أخرى فى اليوم التالى بعد المزيد من التنقيح وبشرط ان تكون مجرد خطة توضيحية لا وثيقة أمريكية رسمية ٠

وما أن غادر السفير البريطانى الاجتماع حتى أعرب دالاس عن قلقه من قيام البريطانيين باطلاع الفرنسيين على المباحثات الخاصة بهيئة المنتفعين فى تلك المرحلة ، وقد شرح السفير البريطانى ان وزارة الخارجية فى لندن قد أساءت فهم رسالة واردة اليها من سفارتها فى واشنطن (٧١) ٠

أما مسودة الخطوط العامة لاقتراح اقامة هيئة اختيارية للمنتفعين بقناة الســـويس والتى أعدها وزير الخارجية الأمريكى دالاس وسلمها للجانب البريطانى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٦ بعد الاشارة الى الحق الدائم فى حرية استخدام القناة ، فقد دعت الى اقامة مثل تلك الهيئة بهدف تنمية الاستخدام الكفء والمحايد لقناة السويس والتعاون مع مصر فى نهوضها بالتزاماتها فى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ اتفاقية ١٨٨٨ ٠

---

(٧١) مذكرة سرية أعدها (راونترى) بادارة الشرق الأدنى ـ بالخارجية الأمريكية ـ فى ٨ سبتمبر ١٩٥٦ عن الحديث بين دالاس والسير البريطانى (الملف السابق) ٠

وقد اقترحت المسودة ان يكون مقر الهيئة فى روما وان تكون مفتوحة لكافة الدول التى يستخدم رعاياها أو سفنها قناة السويس الى الحد الذى يقرر فيما بعد ، كما اقترحت تشكيل لجنة تنفيذية من خمس دول تختار مع المراعاه المناسبة للاستخدام لقناة السويس ولحجم التجارة فيها وللتوزيع الجغرافى وان تكون بعيدة فى سلوكها عن الدوافع السياسية مع الدول المسفعة أو غيرها ، وان تقدم توجيهات سياسة عامه لمدير الهيئة الذى توفر له صلاحيات واسعة فيما يتصل بمرور السفن وتعيين المرشدين وصيانه القناة واصلاحها . وتقدم تلك المجموعة التنفيذية تقارير دوريه للأمم المتحدة وتقوم الهيئة بسداد الرسوم لمصر مقابل أى نفقات تتحملها مصر فيما يتصل بانجاز مصر للاجراءات المطلوبة منها بموجب اتفاقية ١٨٨٨ لضمان حرية استخدام القناة (٧٢) ٠

وفى مساء ٩ سبتمبر ١٩٥٦ قام السفير الفرنسى (آلفان) بزيارة دالاس فى منزله لابلاغه ان الحكومة الفرنسية تستحسن اقتراح دالاس بالاكتفاء باخطار مجلس الأمن عن الموقف فى قناة السويس دون طلب اجراء معين ، وأنه من المحتمل ان توافق الحكومة الفرنسية على مشروع قرار بهذا المعنى يعده البريطانيون ، كما ذكر السفير الفرنسى ان حكومته تستحسن الخطة التى وضعها دالاس ووصفها السفير الفرنسى بانها (هيئه الظل Shadow authority) لتتعامل مع مسألة المرور فى القناة ، ويريد معرفه المزيد عن الخطة ، ووعده دالاس بتزويده بالخطوط العامة فى اليوم التالى ٠ واذ لاحظ السفير الفرنسى أنه سوف تتخلل رفض عبد الناصر لاقتراح الدول الثمانية عشرة ، ثم انشاء (هيئة الظل) تلك فترة زمنية ، تساءل بصفة شخصية عما اذا كان من الأنسب ، من أجل تعبئة الرأى العام العالمى ، الاعلان عن خطة هيئة المنتفعين واتخاذ اجراءات فورية لحرمان مصر من الرسوم ؟ وقد اجابه دالاس بعد أن حذر من أن ذلك قد يتطلب مواجهة موقف بترولى عسير . بان الاعلان قد يجىء فى شكل خطوة :

(أ) تعلن عن عزم الحكومة الأمريكية عن انشاء هيئة للمنتفعين ٠

(ب) توضح أن تلك الهيئة تعنى سداد الرسوم لها ثم اعادة سدادها لمصر مقابل أى مصروفات تتحملها مصر فى خدمة القناة ٠

(حـ) التصريح بأن الغرب على استعداد لمواجهة أى موقف ناشىء بعدم ارسال ناقلات البترول عبر قناة السويس ، بل بتلبية الاحتياجات

---

(٧٢) نص المشروع السرى الذى أعده دالاس برقم (٤) تحت عنوان (الخطوط العامة لاقتراح انشاء هيئة اختيارية للدول المنتفعة بقناة السويس) ٩ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

الأوربية بوسائل أخرى ، وهو الأمر الذى يثبت أنه ليس للمصريين اليد الطولى على الدول المنتفعة بالقناة ٠

ولما تساءل السفير الفرنسى عما اذا كانت الولايات المتحدة يمكن ان تقاطع قناة السويس على الفور ، اجابه دالاس بأن ذلك هو فى الأساس ما يجب ان تقرره بريطانيا وفرنسا ، وأضاف أن الولايات المتحدة مستعدة للتعاون فى برنامج جديد للبترول اذا اقتضى الأمر سواء كنتيجة لقرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، أو كوسيلة للضغط عليه ، ولكنه يتعين على البريطانيين والفرنسيين ان يقرروا مدى استعدادهم لتحمل العواقب الاقتصادية ، وعقب دالاس بأنه لابد من استكشاف كافة البدائل بعد ان أوضح أن اللجوء الى العمل العسكرى قد يسفر عن موقف لا أمل فيه ، ثم وافق على أنه لا يمكن الركون الى الجمود (٧٣) ٠

ولقد بدرت أشارة علنية عن اتجاه التفكير الأمريكى فى ١٠ سبتمبر حين أعرب دالاس فى تصريح له عن خيبة أمله العميقة تجاه رفض عبد الناصر لمقترحات الدول الثمانية عشرة ولاحظ أنه بموجب أحكام اتفاقية ١٨٨٨ فان المنتفعين بها لاتزال لهم الحقوق فى حرية استخدام القناة ٠ وقال دالاس انه يجب الحفاظ على تلك الحقوق بشكل دائم طبقا لروح ميثاق الأمم المتحدة (٧٤) ٠

وفى نفس اليوم الذى أدلى فيه دالاس بتصريحه ، قدمت الحكومة المصرية مذكرات لعدد من الحكومات منها الأمريكية والى أمين عام الأمم المتحدة تقترح اجراء مفاوضات فورية من أجل تكوين هيئة تفاوضية تمثل مختلف وجهات النظر فيما بين الدول المنتفعة بقناة السويس وقالت المذكرة : أنه يمكن ان يعهد الى تلك الهيئة بمهمة مراجعة اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ على نحو ما اقترحت مصر بالفعل (٧٥) ٠

لكن الحكومة الأمريكية بدلا من الموافقة على فكرة عقد مؤتمر جديد على أساس المقترحات المصرية التى اعتبرها الرئيس ايزنهاور خالية من أى جديد تستحق عقد مؤتمر ، فقد رأت الاستمرار فى مباحثاتها مع الدول

---

(٧٣) مذكرة سرية أعدها (راوبرى) من ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية عن حديث دالاس و (آلفان) فى ٩ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

(٧٤) وثائق مشكلة قناة السويس ـ وزارة الخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ص ٣٢٧ ٠

(٧٥) نص المذكرة المقدمة للخارجية الأمريكية ـ انظر وثائق مشكلة قناة السويس ـ المصدر السابق من ص ٣٢٧ ـ ص ٣٣٠ وانظر برقية السفارة الأمريكية فى القاهرة عن احتمالات قيام الهند باخذ زمام المبادرة فى الترويج للمقترحات المصرية بين الدول الأخرى ـ برقية سرية رقم ٧١٧ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ ـ ملف ٩٧٤ ـ ٧٣٠١ ٠

الثمانية عشرة بعد ان وصلت تلك المباحثات بالفعل الى قدر كبير من الاتفـــاق ٠

وفى ١٤ سبتمبر أبلغت الخارجية الأمريكية الدول الثمانيه عشرة وبعض دول أمريكا اللاتينية ان الولايات المتحدة لا تعتقد ان عقد مؤتمر موسع (على نحو ما تقترح مصر) سوف يساعد على الوصول الى حل عادل لمسـكله قناه السـويس المعقدة ، ولذلك فالولايات المتحده تنوى الاشتراك فى مؤتمر ثان حول قناة السويس يعقد فى لندن ابتداء من ١٩ سبتمبر ٥٦ (٧٦) ٠

والهدف من هذا المؤتمر الذى ستدعو اليه المملكه المتحده هو :

(أ) بحث تقرير لجنة منزيس ٠

(ب) الاقتراح المصرى لتكوين هيئة تفاوضية ٠

(جـ) اقتراح انشـاء منظمـة مؤقتة لصيانة مصـالح الدول التى ستستخدم القناه (٧٧) ٠

وفى نفس الوقت حضر الى لندن كل من (موليـه) رئيس الوزراء الفرنسى ، و (بينو) وزير خارجيته للاجتماع مع (ايدن) رئيس وزراء بريطانيا و (لويد) وزير خارجيته يومى ١٠ ، ١١ سبتمبر ١٩٥٦ لبحث الموقف الناجم عن رفض مصر لمقترحات الدول الثمانيه عشرة ، وقد نقلت بعض تفاصيل مباحثاتهم يوم ١١ سبتمبر الى وزير الخارجية دالاس فى واشنطن عبر السفير البريطانى (ماكينز) الذى قال ان (موليه) و (بينو) و (لويد) قد بحثوا وثيقة دالاس (٧٨) ، التى تحدد خطة لانشاء هيئه للمنتفعين ، وقد ابدى المجتمعون الثلاث اغتباطهم بالاقتراح ووافقوا عليه مبدئيا وقال انهم يحرصون على مشاركة الولايات المتحدة ، وأوضحوا انهم يولون أهمية خاصة لدفع الرســوم للهيئة بواسطة كل الدول المشتركة بما فى ذلك الولايات المتحدة . وهم على هذا الأساس قد قرروا عدم احالة الامر الى مجلس الامن . أما اذا فشلت الخطة فسوف يلجأون الى المجلس دون ابطاء ٠ وقد أجاب دالاس السفير البريطانى ، أنه لم يعارض مطلقا

---

(٧٦) قنصل الخارجية الأمريكية من بغداد ابلاغ الحكومات المعتمدة لديها هذه المعلومات سريا كما بعث دالاس برسائل مخصصة الى وزراء الخارجية فى الدول الثمانيه عشره لدعوتهم لحضور المؤتمر ـ انظر البرقيات الدورية أرقام ٢٠٦ ، ٢٠٦ فى ١٤ سبتمبر سرى ومحضور ، ملف ٧٩٤ ٧٣٠١ ٠

(٧٧) برقيات سرية الى روما رقم ١١٥٤ فى ١٤ سبتمبر ـ نفس الملف ٠

(٧٨) انظر مذكرة الحديث بين دالاس والسـفير البريطانى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٦ (المصدر السابق) ٠

فى احالة المشكلة (قناة السويس) الى مجلس الأمن ، ولكنه شعر ان واجبه يفترض أن يوضح بعض المخاطر اذ لا تستطيع الولايات المتحدة على سبيل المثال ان تلزم نفسها بمعارضة تعديل يحتمل تقديمه فى مشروع القرار يدعو لعدم استخدام القوة ، ثم قدم دالاس للسفير ورقة تطـــرح الموقف الأمريكى من فكرة هيئة المنتفعين موضحا أنه لايمكن تحقيق التعاون العملى مع مصر الا اذا نظم المنتفعون بالقناة أنفسهم على نحو يمكنهم من التعامل جماعيا مع مصر ، ويفرض على مصر ان تتعامل معهم جماعيـــا ، وبحيث تلقى هيئة المنتفعين الرسوم من السفن التى تعبر القنـاة وان تستخدم تلك الرسوم فى تغطية تكاليف الهيئة وفى دفع تعويض مناسب لمصر مقابل مساهمتها فى صيانة القناة وتقديم التسهيلات للمرور ، ثم أوضح دالاس بعض الاختلافات عن نص المشروع البريطانى (٧٩) · خاصة ذلك النص الذى يقول بسداد جزء عادل لمصر بعد قيام الهيئة بتحصيل الرسوم · كما لاحظ دالاس أنه من المهم الا تكون هيئة المنتفعين غربية بالكامل . أما بالنسبة لسداد الرسوم فقد قال دالاس ان الولايات المتحدة لاتملك أن تتعهد الا بالنسبة للسفن المسجلة فى الولايـات المتحـــدة لا السفن المملوكة لأمريكيين وترفع أعلاما أجنبية (٨٠) ·

وقد اجتمع دالاس فى وقت لاحق من نفس اليوم مع السفير الفرنسى (آلفان) الذى أبلغ دالاس ان بريطانيا وفرنسا قد وافقتا على :

(أ) نص الاقتراح الخاص بانشاء هيئة دولية ، وعلى الخطوط العامة لورقة دالاس ·

(ب) انهما تأملان ان تقـــدم الولايـات المتحدة كامـــل دعمها لتنفيذ تلك الخطة ·

(جـ) انهما قررتا ألا تحيلا مشكلة قناة السويس الى مجلس الأمن لاتخاذ اجراء ، وان يقتصرا فى تحركهما على رسالة تحيط رئيس مجلس الامن فحسب بالموقف فى قناة السويس ·

وبعد أن قدم دالاس للسفير الفرنسى نسخة من البيان الذى سبق أن أعطاه للسفير البريطانى لابلاغه الى رئيس الوزراء (ايدن) عقب بأنه قد أمكن بالفعل اجراء قدر من التقدم ، لكن لايتوقع ان يتعاون عبد الناصر ، ولذلك فقد أصبحت بعض التدابير الاقتصادية التى يحتمل اتخاذها فى حالة اغلاق قناة السويس ، قيد البحث ·

---

(٧٩) نوقشت نصـــوص المشروعات فى اجتماع ٧ سبتمبر بين دالاس والسـفير البريطانى ·

(٨٠) مذكرة سرية لادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية أعدها (راونترى) عن حديث دالاس مع السفير البريطانى (ماكينز) فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ · -

وقد تحدث السفير الفرنسى بعد ذلك فأشار الى التقارير الصحفية التى تقول ان شركة قناة السويس قد أعلنت ان لمرشديهـــا الحريه فى التصرف بعد ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ ، وقد أعرب دالاس عن خشيته من أن يظهر الحكومتان الفرنسية والبريطانية بمظهر من تتحملان مسئولية رحيل المرشدين ، وقد عقب (راونترى) مساعد وزير الخارجية الامريكى الذى كان حاضرا فى الاجتماع ، أنه من الأفضل ان تقع مسؤولية تعطيل المرور على مصر من أن تقع على فرنسا أو المملكة المتحدة ، وقد وافق دالاس على ان يطلب من الحكومتين البريطانية والفرنسية ان تمارسا نفوذهما لاقناع مواطنيهما الاستمرار فى العمل الى أن تتمكن هيئة المنفعين من الاستعانة بهـم (٨١) ٠

وقد جاء فى البيان الصادر فى لندن ١١ سبتمبر عن المباحـــات الفرنسية البريطانية :

(أ) أن من المتفق عليه ان رفض الرئيس عبد النـاصر التفاوض حـــول مقترحات الدول الثمانية عشرة قد خلق موقفا بالغ الخطورة ٠

(ب) أنه تم الاتفاق الكامل حول الخطوط الجديدة التى سوف تتخذ ٠

(حـ) ان الأحداث الأخيرة قد أثبتت تطابق الارادتين البريطانية والفرنسية فى الوقوف وراء سيادة القانون فى العلاقات الدولية ٠

(د) تصميم الحكومتين على تطوير التعاون فيما بينهما ، وعلى مقاومتهما بكل السبل الملائمـــة ، أى تدخـــل متعسف فى الحقوق الثابتة المستقرة (٨٢) ٠

وفى الثانى عشر من سبتمبر ، وهو اليوم التالى لصدور البيان ، أعلن (ايدن) رئيس الوزراء البريطـانى فى مجلس العموم أن فرنســا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة قد قررت أن تنشىء دون ابطاء منظمة تمكن المنتفعين بالقناة من ممارسة حقوقهم ، وان التفاصيل سوف توضع فيما بعد ، وان كان المقرر ان يقوم ذلك الاتحاد الاختيارى بين المنتفعين الرئيسيين بتوظيف المرشدين وتنسيق المرور وتحصيل رسوم المرور ، على ان يعطى مصر قسطا عادلا من الهيئة مقابل التسهيلات التى تقدمهـا بعد ان تحصل الهيئة الجديدة رسوم المرور والتى ستحرم منها الحكومة المصرية (٨٣) ٠

---

(٨١) مذكرة سرية أعدها راونترى عن حديث دالاس مع السفير الفرنسى (آلفان) فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

(٨٢) نص البيان فى وثائق مشكلة قناة السويس ص ٣٣٠ ـ ص ٣٣١ (المصدر السابق) ٠

(٨٣) النص فى المصدر السابق ـ من ص ٣٣٣ الى ص ٣٣٤ ٠

وأكد ايدن أنه لـو حاولت الحكومة المصرية التدخـل فى عمليـات الهيئة الجديدة أو رفضت تقديم الحد الأدنى اللازم من التعاون ، فان حكومة مصر تكون بذلك قد خرقت مرة أخرى اتفاقية ١٨٨٨ ، وفى تلك الحالة فان الحكومة البريطانية وغيرها من الحكومات المعنية سوف تكون حرة فى اتخاذ المزيد من الخطوات الضرورية سواء عن طريق الأمم المتحدة أو بالوسائل الأخرى لتأكيد حقوقها (٨٤) ٠

واختتم ايدن بيـــانه بالقول ان المملكة المتحدة ستفعل كل ما فى وسعها بالتنسيق مع حلفائها لضمان حقوقهـــا بطريقة التفاوض ، ولكن اذا ما أخفقت تلك الجهود ، فسوف تكون الحكومة البريطانية حرة فى اتخاذ أى خطوات متاحة أمامهـا لاعادة الموقف الى ما كان عليـــه (٨٥) وعلى الفور أعلنت الولايات المتحدة أنها على استعداد للاشتراك فى هيئة المنتفعين (٨٦) ٠ وفى اليـوم التالى وقبل المؤتمـــر الصحفى لدالاس ، استقبل السفير المصرى أحمد حسين الذى نقل الى دالاس رسالة عاجلة من القاهرة تقول ، ان المشروع الذى يريد رئيس الوزراء البريطانى (ايدن) فرضه على مصر يمثل عدوانا صريحا وصارخـا على سيادة مصر وتنفيذه يعنى الحرب ، واذا كانت الولايات المتحدة تريد الحرب فلهـــا أن تؤيد المشروع ، أما اذا كانت رغبتها العمل من أجل حل سلمى ، فلابد من صرف النظر عن هذا المشروع (٨٧) ٠ وقد أوضح دالاس ان رد الفعـل المصرى فيما يبدو ينطلق من سوء الفهم لمقترحات (ايدن) وأعرب عن أمله ان تنظر الحكومة المصرية الى تلك المقترحات من زاوية ما سيقوله فى المؤتمر الصحفى وقال أنه لولا أن الجهود من أجل حل سلمى مثل هذا الجهد قد بذلت وبشكل عاجل لكانت الحرب ـ فى كل الأحوال قد قامت وبدأت بالفعل (٨٨) ٠

---

(٨٤) المصدر السابق (نفس الموضوع) ٠

(٨٥) انظر النص الكامل للخطاب فى المناقشات البرلمانية لمجلس العموم ـ التقرير الرسمى

Parliamentary debates, House of Commons, Official Report, 5th Series, Vol. 558, No. 206, Cols. 2-15.

وقد رد هيوجيتسكيل Hugh Gaitskell زعيم المعارضة فى مجلس العموم محذرا من استخدام القوة ، نفس المصدر السابق ، عمود ٢٢ ٠

(٨٦) وثائق مشكلة قناة السويس ـ ص ٣٣٥ هامش ١٢ (المصدر السابق) ٠

(٨٧) نص مذكرة الحديث بين دالاس وأحمد حسين فى ١٣ سبتمبر ـ ملف ٧٩٤/ ٧٣٠١ ٠

(٨٨) المصدر السابق ـ نفس الموضوع ٠

وبعد ذلك بدقائق ، فى المؤتمر الصحفى لدالاس ، شرح الفهم الأمريكى لمضمون مقترحات هيئة المنتفعين ، وصرح أنه يأمل ان تتحقق التدابير العملية الواقعية للتعاون دون المساس بحقوق أى طرف ، وربما كان فى ذلك نوع من التربيب العملى المؤقت الى ان يتم التوصل الى الاتفاق .

وفى معرض اجابة دالاس على الصحفيين قال ، ان استخدام القوة ، كما اكد الرئيس ايزنهاور لن يكون له ما يبرره اذا كان له ما يبرره على الاطلاق ، الا أن يكون هو الحل الأخير ، وأشار دالاس انه سوف يرسل السفن حول رأس الرجاء الصالح ان لزم الأمر ، وذكر العديد من احراءات الطوارىء التى قد تتخذ لضمان امداد البترول الى أوربا الغربيه ، لكنه نفى اى نية أمريكية فى تنظيم مقاطعة مشتركة لقناة السويس .

ولما سؤل عن التناقض فى الموقف الأمريكى ، أجاب دالاس ، بانه ليس من المقاطعة فى شىء الامتناع عن استخدام القوة لعبور القناه مؤكدا ان الولايات المتحدة لن تشق طريقها بالقوة فى القناة .

ولما سـؤل دالاس اذا كان الموقف الأمريكى يتناقض مع الموقف البريطانى الذى أعلنه ايدن فى اليوم السابق ، أجاب دالاس ، أن لكل دوله الحق فى اتخاذ القرار الذى تراه للدفاع عن الحقوق التى تعتقد انها لها بموجب الاتفاقيات ـ وعندما سؤل عما اذا كانت الولايات المتحدة سوف تدخل الحرب لمساندة المملكة المتحدة ، أجاب بالاشارة الى تصريح الرئيس ايزنهاور منذ يومين بأن الولايات المتحدة لن تقوم بأى عمل عسكرى فى ظل الظروف القائمة ، ثم أضاف ما قاله الرئيس ايزنهاور من أنه لو استنفذت كل الوسائل السلمية . ووقع من جانب مصر ما يشبه العدوان ضد الاستخدام السلمى للقناة ، فان الولايات المتحدة سوف تعترف بأنه لم يعد أمام بريطانيا وفرنسا من سبيل الا الاستمرار فى استخدام القناة حتى لو اضطرتا الى المرور بالقوة (٨٩) .

وفى خطاب لعبد الناصر فى ١٥ سبتمبر ، ندد بمقترحات هيئة المنتفعين التى لا تهدف الا الى سرقة القناة من مصر وحرمانها من الرسوم

---

(٨٩) نصوص تصريحات ايزنهاور ودالاس ـ انظر وثائق مشكلة قناة السويس ص ٣٢١ ـ ٣٣٣ ، من ٣٣٣ الى ص ٣٤٥ ـ بالنسبة للموقف الايطالى انظر مذكرة سرية أعدها جونز من ادارة غرب أوربا عن حديث بين دالاس والسفير الايطالى بروريو Brosio فى ١٢ سبتمبر مرفقا بها ترجمة غير رسمية لخطاب من وزير خارجية ايطاليا (ملف ٧٩٤/ ٧٣٠١) .

التى تستحقها ، وحذر من ان مصر سوف تقاوم أى عدوان وتحارب ضد كل من يحاول الانتقاص من سيادتها (٩٠) ٠

وعلى الرغم من هذا كله فقد كانت الاستعدادات لعقد مؤتمر ثان فى لندن لمشكلة قناة السويس وتكوين هيئة للمنتفعين تسير على قدم وساق . وفى مباحثات ثلاثية استطلاعية عقدت فى باريس فى اليوم التالى لهجوم عبد الناصر فى خطابه على مقترحات هيئة المنتفعين أثار (لويد) وزير الخارجية البريطانى عدة مشكلات عملية لطرحها على الخبراء فى المؤتمر الموسع المزمع افتتاحه ، وقال انه برغم ما أنجزته لجنة منزيس من أعمال ، فهو لايريد أن يكون فى موضع المتفاوض مع مصر مرة أخرى ، كما تساءل وزير الخارجية الفرنسى عما اذا كانت كافة الدول الأعضاء فى هيئة المنتفعين سوف ترغم ملاك السفن التابعين لها على العمل من خلالها أم لا ؟ فأجابه (لويد) ان الحكومة البريطانية لاتملك أن تأمر بل توصى مجرد توصية قوية ، وقد أجاب السفير الأمريكى (ديللون) أن الموقف كذلك بالضبط فى الولايات المتحدة وكان الاتفاق عاما أن كل دولة لها ان تتصرف فى ذلك الأمر طبقا لقوانينها (٩١) ٠

كذلك فقد عبر (بينو) وزير الخارجية الفرنسى عن رأيه بأنه من الضرورى اتخاذ موقف حازم نحو الشركة القديمة لقناة السويس قائلا انه يجب الا تدفع الهيئة الجديدة للمنتفعين بالقناة رسوما لها ، بل ان تكتفى بدفع التكاليف الفعلية لخدماتها وتجنيب باقى الأموال فى حساب مجمد للتصرف مستقبلا بعد التسوية السياسية ، وكانت حجته فى ذلك انه لايمكن التفاوض حول التسوية مع كل من مصر وشركة القناة فى نفس الوقت ، ورد (لويد) بأنه من الضرورى التأكيد على أن تأميم مصر للقناة عمل غير مشروع ، وقال أنه يعتقد ان الهيئة الجديدة للمنتفعين تحتاج لمعاون الشركة القديمة ، وعقب (بينو) انه يفضل تقديم تعويض سخى للشركة فى اطار تسوية نهائية ، لكنه لايريد لها ان تربح أكثر مما يجب من الموقف الراهن ٠

وفى ١٧ سبتمبر ، قبل ان يغادر دالاس واشنطن مباشرة لحضور اجتماع لندن،أصدر بيانا يقول فيه ان الولايات المتحدة لن توافق ولا تسعى لأن توافق غيرها من الدول على نظام لادارة القناة لايعترف بالحقوق المكفولة للمنتفعين بالقناة فى اتفاقية ١٨٨٨ ، وقال دالاس فى تصريحه

---

(٩٠) نص الخطاب فى وثائق مشكلة قناة السويس (المصدر السابق) من ص ٢٤٥ الى ص ٣٤٩ ٠

(٩١) برقية سرية صادرة من باريس رقم ١٢٧٢ فى ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ (ملف ٧٣٠١/٧٩٤) المصدر السابق ٠

ايضا ، ان الولايات المتحدة لن تحاول تنظيم أى مقاطعة للقناة ، الا أنه ادراكا منها لاحتمال توقف المرور فقد اتخذت خططا على سبيل (الاحتياط الحذر) لضمان نقل الامدادات الحيوية ، لاسيما البترول الى أوربا الغربية (٩٢) ٠

٨ ـ المؤتمر الثانى لقناة السويس ـ ١٩ ـ ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ والمحاولة الثانية للتدويل :

فى بداية المؤتمر صباح ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ ، وصف دالاس الخطوط العامة لاقتراح انشاء هيئة المنتفعين (٩٣) ٠

كما وزعت فى نفس اليوم بناء على طلب وفد المملكة المتحدة مذكرة بعنوان (الأساس القانونى لمشروع المنتفعين بالقناة) ، حيث فصلت المذكرة الحجج ، بموجب اتفاقية ١٨٨٨ ، التى تجيز للدول المنتفعة رفض الهيئة العامة المصرية بوصفها جهاز الادارة الذى يحل محل قناة السويس ، بل تجيز لها الحق فى انشاء تنظيم خاص بها لادارة المرافق الرئيسية للقناة ، وتحصيل الرسوم من السفن العابرة للقناة (٩٤) ٠

على ان دالاس حصل على انطباع عام أبرق به الى الرئيس ايزنهاور ، بأن المملكة المتحدة وفرنسا معزولتان بشكل واضح حتى عن أقرب الدول اليهما ، وأن الولايات المتحدة كانت بمثابة الجسر الوحيد الذى يصل بين بريطانيا وفرنسا وبين الدول الأخرى فى المؤتمر ، بل وقال دالاس فى برقيته تلك ، انه لايعرف ما اذا كان هذا الجسر سيعمر طويلا ، وذكر دالاس ان الدعاية المصرية التى تقول بأن البريطانيين والفرنسيين يستخدمون هيئة المنتفعين كوسيلة لدفع الدول الأخرى فى طريق الحرب قد حققت أثرها (٩٥) ٠

بيد أنه على الرغم من الشكوك التى ساورت عددا من الوفود فقد تمكن

---

(٩٢) نص التصريح فى وثائق مشلة قناة السويس ص ٣٥٠ ـ ص ٣٥١ ـ المصدر السابق ٠

(٩٣) نفس المصدر ص ٤٥٣ ـ ص ٣٥٦ ـ انظر التفاصيل الأخرى فى وثيقة المؤتمر
Suez II/56/V/1 Sept. 1956.
Suez II/56/D/3 Sept. 1956

(٩٤) وثيقة المؤتمر (المصدر السابق)

(٩٥) برقية دالاس من لندن (سرى رقم ٢) ، ملف ٧٣٠١/٩٧٤ فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

المؤتمر من الاتفاق على بيـــان عام أرفق به اعلان ينص على انشـــاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس (٩٦) ٠

والى جانب ما تضمنه بيـــان المؤتمـــر من وصف وظائف الهيئة الجديدة ، فقد ذكر أنه (يلاحظ بالأسف) ان الحكومة المصرية قد رفضت المقترحات المقدمة من لجنـــة منزيس ، كما انها لم تتقدم بأى مقترحات مضـــــادة ٠

وقال ان مقترحات الدول الثمانية عشرة لاتزال تتيح أساسا لحل سلمى لمشكلة قناة السويس مع اخذ مصالح الدول المنتفعة بالقنـــاة ومصالح مصر بعين الاعتبار ، وأن الحكومات الثمانية عشرة سوف تواصل جهودها للتوصل لحل سلمى ، أما بالنسبة للاقتراح المصرى فقد قال بيان المؤتمر انه قد درس ذلك الاقتراح المعلن فى ١٠ سبتمبر ، وان اعتبره غير دقيق ولا يتيح أساسا مفيدا للمناقشة ٠ وبالنسبة لاحالة الأمر الى مجلس الأمن فان مؤتمر لندن الثانى ذكر انه مـن الضرورى اللجوء الى الأمم المتحدة كلما كان ذلك طريقا للوصول الى التسوية ، مع اســـتمرار الحكومات الثمانية عشرة فى التشاور فيما بينها من أجل التسوية السلمية طبقا لمبادىء العدل والقانون الدولى على نحو ما هو وارد فى المادة (١) من ميثاق الأمم المتحدة ٠

وقبل مغادرة دالاس لندن ، أبلغ (لويد) بأن الولايات المتحـــدة توافق على الاعلان الذى ينص على انشاء هيئة المنتفعين (٩٧) ٠

ولدى عودته الى واشنطن عقب علنا على نتائج المؤتمـــر بقوله ، انه لاينظر بعين الانتقام الى الماضى ، بل بعين الأمل الى المستقبل ، وان الباب للحل السلمى والعادل لا يزال مفتوحا على مصراعيه لو اختارت الحكومة المصرية هذا السبيل (٩٨) ٠

ولقد دأبت السفن الأمريكية منذ قرار التأميم ، بنـــاء على ما صدر اليها من تعليمات ، أن تدفع الرسوم سواء لحساب شركة القناة القديمة

---

(٩٦) فضلت معظم الوفود اللجوء الى الأمم المتحدة ، واقترحت ايران واسبانيا اجراء مباحثات مع مصر على أساس مقترحات عبد الناصر بعقد مؤتمر جديد موسع ـ انظر التفاصيل فى السجل الحرفى للمؤتمر Suez II,56,V,1-5 من ١١ الى ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

(٩٧) انظر برقيه صادرة من لندن سرية رقم ١٧٨٥ فى أكتوبر ١٩٥٦ ـ ملف ٧٩٤/ ٧٣٠١ ٠

(٩٨) وثائق مشكلة قناة السويس ص ٣٦٩ ـ ص ٣٧٠ (المصدر السابق) ٠

أو لحساب الهيئة المصرية بعد الاحتجاج (٩٩) وفى ٩ أغسطس بموجب وزارة الخزانة الأمريكية بنك الاحتياطى الاتحادى فى نيويورك فى السماح لشركات الملاحة الأمريكية بدفع رسوم القناة بأى شكل ضرورى لتجنب تدخل الحكومة المصرية قد رفضت أولا قبول السداد مع الاحتجاج مع تسجيل كل تلك الوقائع فى سجل أحوال السفينة . وفى ٣٠ اغسطس وفى محاولة موجهة ضد الاجراء البريطانى بارسال السفن للمرور فى قناة السويس مع سداد الرسوم فى حسابات مجمدة فى لندن أو باريس . اصدرت الحكومة المصرية منشورا دوريا خاص بالرقابة على النقد الاجنبى يطلب الدفع فى مصر بالجنيهات المصرية فى حساب مدين خاص بالدولة التى تسجل السفن فيها مع الحصول المسبق على موافقة مسبقة من الرقابة المركزية على النقد الأجنبى لاستخدام العملات الاسترلينية او الفرنكات الفرنسية (١٠٠) .

وقد ابلغت السفارة الامريكية فى القاهرة واشنطن فى ٣ سبتمبر ان السلطات المصرية بدأت تسمح بشراء النقد المحلى مقابل عملات استرلينية او فرنكات فرنسية مجمدة لتقوية الحسابات الملاحية . وحتى ان التصرف من تلك الحسابات المجمدة يسدد لحساب الحكومة المصرية فى لندن و باريس ، فان الأثر الناتج عن ذلك هو فقدان شركة القناة القديمة لرسوم القناة التى كانت تحصلها (١٠١) .

وفى اعقاب المؤتمر الثانى لقناة السويس فى لندن ، بعثت الولايات المتحدة فى ٢٦ سبتمبر تعليمات الى بعثاتها لاخطار الحكومتين البريطانية والفرنسية بمذكرة كتابية انه لوارادت تلك الحكومتان ، فان الحكومة الأمريكية سوف تعدل اجراءات الموافقة الممنوحه من وزارة الخزانة الأمريكية على النحو التالى بهدف :

(ا) الا يسمح قانون للسفن الرافعة للعلم الأمريكى بدفع رسوم العبور فى القناة مباشرة الى مصر .

(ب) السماح للسفن بدفع الرسوم لهيئة المنشفين كوكيل عن تلك

---

(٩٩) خطاب وزارة الخزانة الأمريكية الى بنك الاحتياطى الاتحادى فى نيويورك ، ٩ اغسطس ١٩٥٦ مرفق مع تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية الرسمية للقاهرة CA-1417-August-14-1956 سرى ـ ملف ٧٣٠١/٧٩٤ .

(١٠٠) برقية سرية صادرة من القاهرة رقم ٥٥٦ فى ٢ سبتمبر ١٩٥٦ ، ورسالة رقم ١٨٥ فى ٤ سبتمبر ١٩٥٦ (نفس الملف) .

(١٠١) برقية سرية من القاهرة رقم ٥٧٢ فى ٣ سبتمبر ١٩٥٦ (الملف السابق) .

السفن مع تفويض الهيئة صلاحيات الدفع للحكومة المصرية حسبما تراه مناسبا ٠

وفي نفس الوقت . فان الولايات المتحدة تتوقع تعديل اللوائح والاجراءات البريطانية والفرنسية لالغاء السداد لشركة قناة السويس القديمة لصالح سداد الرسوم لهيئة المنتفعين الجديدة ٠ وأوردت المذكرة الأمريكية انه بسبب هذه الاجراءات فقد يتطور موقف يتطلب اعادة توجيه خط سير جزء كبير من حركة العبور الذى يستخدم قناة السويس في المعتاد ، الأمر الذى قد يعرض عبء اقتصاديا ثقيلا على مختلف الدول ، وأشارت المذكرة انه قبيل المضى فى ذلك السبيل فان الولايات المتحدة تود أن تعرف ما اذا كانت فرنسا والمملكة المتحدة تفضلان هذا السبيل وما اذا كانت ستضمنان الاجراءات اللازمة لتنفيذه ٠

ولما كانت السفن الرافعة للعلم الأمريكى تمثل أقل من ٣٪ من الحمولات التي تعبر القناة فان الأثر الاقتصادى للاجراء الأمريكى على مصر سوف يكون طفيفا ، ولذلك فالولايات المتحدة سوف تشجع السفن المملوكة لمواطنين أمريكيين وان لم تكن مسجلة فى الولايات المتحدة على اتباع تلك الاجراءات وان لم تكن متأكدة من حسن الاستجابة لتلك الاجراءات ، لاسيما وان تعاون أو قبول دول بنما وليبيريا سوف يكون أمرا ضروريا وان كان موقفهما فى مثل هذه الأمور محاطا بالشكوك (١٠٢)٠

وفي المؤتمر الصحفى الذى عقد فى نفس اليوم الذى أرسلت فيه المعلومات التى تحتوى عليها تلك المذكرة ، قال دالاس انه ليس لدى الولايات المتحدة السلطة القانونية التى تقضى بتوجيه السفن الى رحلات معينة ٠

ومضى يقول ، أنه من المفترض انه لو لم تمكن تلك السفن من عبور قناة السويس بشروط معقولة وفي ضوء قرار الولايات المتحدة بألا تشق السفن طريقها فى القناة بالقوة ، فسوف يكون أمامها فى حقيقة الأمر الدوران حول رأس الرجاء الصالح (١٠٣) ، الأمر الذى يتطلب زيادة الصادرات من النفط من نصف العالم الغربى ٠

---

(١٠٢) برقية سرية الى لندن رقم ٢٢٤٨ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ (الملف السابق) أرسل نفس النص الى باريس برقم ١١٤١ ٠

(١٠٣) فى التاسع عشر من سبتمبر ١٩٥٦ ، بعثت السفارة الأمريكية فى القاهرة تقريرا عن حديث عبد الناصر والسفير الأثيوبى يقول فيه ، أنه لو وصلت احدى القوافل التابعة لهيئة المنتفعين لاستخدام القناة فلن يطلق عليها النار بل سوف يكتفى بتحريك قافلة ثانية ، بحيث يكون الاعاق الناتج عن الصدام خطأ الهيئة بعدم الحصول على التصريح بالعبور من الهيئة المصرية لقناة السويس ٠ انظر برقية من القاهرة رقم ٨١٥ فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ ، ملف ٩٧٤ /٧٣٠١ (نفس التاريخ) ٠

وفى سياق آخر ، قال دالاس ان الولايات المتحده بعقد اتفاقيه ١٨٨٨ تدول حق الانتفاع بالقناة بما يخلق نـــوعا من حق العبور عبر اراضى مصر ، وهو حق يجوز للمنتفعين بالقناة الاستفادة منه ، وان كان من حقهم أيضا تنظيم ممارسة حقوقهم تلك بموجب الاتفاقية • وقد نفى دالاس أن تكون الولايات المتحدة بصدد بحث انشاء خط أنابيب لنجنب العبور فى القناة ، او انها تجرى مباحثات مع الاتحاد السوفيتى ، ونفى ان تكون هنالك أى نيـــة فى بسط الولايات المتحده سلطة على السفن المشاركة لأمريكيين ولا تكون مسجلة فى الولايات المتحده . أما السفن المسجلة فى الولايات المتحدة فالحكومة الأمريكية لا تستطيع ارغامها على السداد لهيئة المنتفعين ، اذا كان السداد لمصر محظورا ولكنها فى واقع الأمر قد تجد من الصعب عبور القناة ما لم تدفع لمصر (١٠٤) •

وفى أول اكتوبر حين انشئت هيئـــة المنتفعين بقنـــاة السويس رسميا (١٠٥) • أجابت الحكومة الفرنسية على المذكرة الأمريكية المؤرخة ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ ، التى سلمت لها فى ٢٧ من نفس الشهر ، وقد كان الرد الفرنسى قد أخذ فى اعتباره فى نفس الوقت المؤتمر الصحفى لدالاس، وجاء الرد الفرنسى مصرا على الرغبـــة فى ان تتخذ الولايات المتحدة كل التدابير الممكنة لانهاء سداد الرسوم لمصر من قبل السفن الخاضعة لأفراد امريكيين ، حتى وان لم تكن مسجلة فى الولايات المتحدة ، وذكرت ان السفن الفرنسية لن تسدد رسوم العبور لمصر •

اما بالنسبة للاقتراح الذى يطالب فرنسا بان تدفع الرسوم لهيئة المنتفعين بدلا من أن تدفعها لشركة قناة السويس القديمة ، فقد أجابت بانها سوف تبحث الأمر •

وقد اكد المسؤول الفرنسى الذى نقل رد الحكومة الفرنسيه ان فرنسا تأمل صادقة فى اجراء امريكى فعال بارغام السفن المسجلة فى بنما أو لبيريا بسداد الرسوم لهيئة المنتفعين (١٠٦) •

وفى الثانى من أكتوبر سؤل دالاس فى مؤتمره الصحفى عن التقارير المتواترة عن وجود خلاف فى الرأى بين الولايات المتحدة من جهة ، وبين بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى ، حول هيئة المنتفعين (١٠٧) ، وقد أجاب

---

(١٠٤) انظر المؤتمر الصحفى فى سياسة الولايات المتحده فى الشرق الأوسط سبتمبر ١٩٥٦ ، يونيو ١٩٥٧ ـ وثائق الخارجية الأمريكية ص ٨٧ ـ ص ٩٨ •

(١٠٥) برقية سرية من باريس رقم ١٢٥٩ فى أول أكتوبر (الملف السابق) •

(١٠٦) برقية سرية من باريس رقم ١٢٥٩ فى أول اكتوبر (الملف السابق) •

(١٠٧) برقيات سرية للغاية ١٥٥٨ من باريس فى ٢ اكتوبر (ملف ٢١/١٠١ ورقم ١٩٠٥ من لندن فى ٨ أكتوبر (ملف ٧٣٠١/٩٧٤) •

بانه لا يلمس تغيرا كبيرا بين الخطة الأصلية وبين النظام المتبع ، ونفى دالاس ان تكون تلك الخطـــة قد نصت على استخدام القوة أساســـا لتنفيـــذها ٠

ومضى دالاس يقول ، ان قناة السويس تقع فى منطقة لا ترتبط الولايات المتحدة باتفاقيات حيالها مع دول أخرى ، على نحو ما هى مرتبطة فى منطقة حلف الأطلنطى ، فضلا عن أن الولايات المتحدة تتبع سياسة مستقلة فى افريقيا وآسيا بالنسبة لمشكلة الاستعمار ، وأكد ان الدور الأمريكى فى تلك المناطق ولسنوات قادمة يجب ان يكون المســاعدة فى ضمان التحول والانتقال من عصر الاستعمار الى عصر الاستقلال بأسلوب تدريجى وبناء ، وبحيث لا تتوقف تلك العملية أو تتخذ مسارا ثوريا عنيفا يدمر كل ما هو خير ، وقال دالاس ان الولايات المتحدة عليها دور يجب ان تضطلع به ولا يجب ألا ترتبط ارتباطا كاملا مع أى من الأطراف (١٠٨) ٠

وفى الخامس من أكتوبر قدمت الخارجية البريطانية الى السفارة الأمريكية مذكرة ردا على الاقتراح الأمريكى الذى كانت فرنسا أيضا قد ردت عليه ٠ وقد رحبت بريطانيا بالاقتراح الأمريكى بسداد الرسوم لهيئة المنتفعين ، واعربت عن املها أن تحرم الولايات المتحدة مصر من رسوم القناة بأسرع ما يمكن ، وبحيث تتسق خطوات الولايات المتحدة مع خطوات بريطانيا وفرنسا ، لكن السفارة الأمريكية عقبت على الآراء البريطانية بانها فيما يبدو لا تتطابق مع الأفكار الأمريكية التى اقترحت ان تغير بريطانيا وفرنسا من لوائحهما بحيث تدفع الرسوم لهيئة المنتفعين لا للشركة القديمة لقناة السويس . فأجابت الخارجية البريطانية بانها لم تضع بعد الخطط التفصيلية لذلك (١٠٩) ٠

وقد نوقشت فى ١٢ أكتوبر مشكلة التعامل مع الشركة القديمة لقناة السويس فى اجتماع ثلاثى أميركى فرنسى بريطانى ، ولما كان بعض أعضاء هيئة المنتفعين بالقناة قد اعترفوا بتأميم القناة ، ولم يعترف البعض الآخر ، فقد اعتقدت بريطانيا انه من المستحيل على الهيئة الجديدة التوصل لاتفاق مع الشركة القديمة وفقا لرغباتها (١١٠) ٠

---

(١٠٨) انظر المؤتمر الصحفى فى سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط (المصدر السابق) من ص ١٠٠ الى ص ١٠٤ ٠

(١٠٩) برقية سرية من لندن رقم ١٨٨٨ فى ٥ أكتوبر (الملف السابق) ٠

(١١٠) انظر رسالة جورج بيكو فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٦ مدير عام شركة قناة السويس العديمة الى مدير عام الشئون الاقتصادية بالخارجية الفرنسية والمذكرة المرفقة معها هيئه المنتفعين المقترحة وشركة قناه السويس فى شركة قناة السويس وقرار الحكومة المصرية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ـ الجزء الثانى ـ أغسطس ١٩٥٦ ، مايو ١٩٥٧ ، نشر الشركة فى مايو ١٩٥٧ ٠

لكن الحكومة الفرنسية التى تعتبر التأميم لاغيا وباطلا فقد اعتقدت انه لا يمكن ان تتوقع موافقة الشركة على الهيئة المقترحة ما لم تقدم لها تنازلات حقيقية لا سيما الافراج عن حساباتها المجمدة فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولم تكن فرنسا التى تعتبر الشركة القديمة هى الكيان الوحيد صاحب الحق فى تحصيل الرسوم ، توافق على توجيه شركاتها الملاحية لسداد الرسوم لهيئة المنتفعين ٠

أما المندوب الأمريكى فقد تحفظ على ابداء موقفه لحين وصول تعليمات له من واشنطن (١١١) ، وقد أبلغته الخارجية الأمريكية فى واشنطن فى ١٥ أكتوبر ان شركة قناة السويس قد بالغت فى تقدير موقفها وقوتها . وان الخارجية الأمريكية كانت تأمل فى موافقة الشركة على الاجراءات المقترحة ولكنها لم تنظر الى موافقتها على انها أمر حيوى (١١٢) ٠

وقد ازداد الخلاف بين الآراء البريطانية والأمريكية الفرنسية وضوحا فى رسالتين متبادلتين بين وزير الخارجية البريطانى (لويد) ووزير الخارجية الأمريكى (دالاس) وهما مؤرختان فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ ، وقد كتب لويد يقول ، انه على استعداد لأن يستمر (بعض الوقت) ليحاول التوصل لأساس للتفاوض مع مصر من خلال مشاورات غير رسمية تحت اشراف أمين عام الأمم المتحدة ولكن تلك المفاوضات لن تنجح الا اذا توفرت لنا وسائل للضغط توازن سيطرة مصر الفعلية على القناة وما لم يظهر توازن معقول فى القدرة على التفاوض فلن يكون ثمة حافز يدفع عبد الناصر على تقديم أى تنازلات ٠ وقال (لويد) فى رسالته ان هيئة المنتفعين تلك تتبح بالفعل قوى التفاوض الضرورية ، لكنه يأسف ويشعر بخيبة الأمل لتباعد الموقفين وقال (لويد) أن المملكة المتحدة لا تعترف أولا بشرعية قرار التأميم ، كما أنها ثانيا لا تعترف بحق مصر فى تحصيل رسوم عن عبور القناة بعد ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، وحتى لا تؤثر فى التسوية النهائية فقد كان رأى بريطانيا ، ألا تدفع تلك الأموال للشركة القديمة أو لمصر وكان الاعتبار الثانى الذى يحكم موقف بريطانيا هو ان تصبح هيئة المنتفعين دعما

---

(١١١) برقية سرية من لندن رقم ٢٠٣٦ فى ١٢ أكتوبر (الملف السابق) ٠

(١١٢) برقية سرية الى لندن رقم ٢٧١١ فى ١٢ أكتوبر (نفس الملف) ٠

للموقف البريطانى لا زعزعة له . فلو كان الأمر هو دفع الرسوم لهيئة المنتفين لتقوم بسدادها فيما بعد لمصر ، فان حصيلة عبد الناصر من القناة سوف تزداد وتزداد مكانة هيئة المنتفعين ضعفا ، وقال (لويد) ان هذا الموقف سوف يسفر عن نتيجة مرفوضة جملة ونفصيلا وهو ما لا نتوقع ان تكون تلك هى نوايا دالاس بالفعل ·

واختتم (لويد) رسالته بقوله . انه يدرك ان ذلك الوقت هو وقت اختبار للعلاقات الانجليزية الأمريكية ، وانه قد فعل كل ما يستطيع لمنع استفحال الخلاف بينهما ، لكنه حذر من أن كشف ممل هذا الخلاف الخطير سنكون له آثاره الخطيرة فى بريطانيا . وأعرب عن أمله فى ان نساعد **حكمة دالاس وحصافته على علاج الخلاف ، والا فان هيئة المنتفعين** سنوأد فى مهدها وسـوف تنهار الآمال فى تحقيق تسـوية سياسية مع مصر (١١٣) ·

وقد حاول دالاس فى رسالته الى (لويد) فى ٥ أكتوبر ان يوضح موضوع الرسوم فى قناة السويس وحاول أيضا شرح دور هيئة المنتفعين فى التعاون مع مصر بالحلول محل الشركة القديمة . كما جاء فى مذكرته المؤرخة ١١ سبتمبر ١٩٥٦ (١١٤) ، والتى وافق عليها (ايدن) فى مجلس العموم فى اليوم التالى (١١٥) ، وكانت فكرة دالاس التى شرحها أن هيئة المنتفعين سوف تكون شكلا من أشكال (المشاركة الدولية) فى ادارة القناة دون حرمان مصر من الرسوم . والا خلقت موقفا يؤدى الى حرمان السفن من عبور القناة ، وأن تستعد لمواجهة النتائج الاقتصادية للدوران حول رأس الرجاء الصالح مادامت الولايات المتحدة أعلنت وأوضحت انها لن تشق طريقها فى قناة السويس بالقوة ، وافترضت ان بريطانيا تشاركها نفس الرأى ، وأختتم دالاس رسالته بالحث على بذل المزيد من الجهد بالعمل معا وتبديد أى انطباع بأن الدولتين مختلفتان فى الأهداف (١١٦) ·

---

(١١٣) نص الرسالة فى برقية سرية الى لندن رقم ٢٧٨٥ فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٦ (نفس الملف) ·

(١١٤) انظر وثائق مشكلة قناة السويس بالخارجية الأمريكية ـ المصدر السابق ·

(١١٥) نفس المصدر السابق ص ٣٣٤ ·

(١١٦) برقية سرية الى لندن رقم ٢٧٥٣ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٦ (الملف السابق) ·

٩ ـ مشكلة قناة السويس أمام الأمم المتحدة
من ١٢ سبتمبر الى ١٣ أكتوبر ٥٦
اقرار المبادىء الستة للتسوية

تحركت الدبلوماسية المصرية فى مجلس الأمن ، فقد بدأ عمر لطفى يتصدى واستعد محمود فوزى ليقود المعركة منذ ١٢ سبتمبر ١٩٥٦ حيث كانت قضية قناة السويس قد طرحت على الأمم المتحدة ، فبعد يوم واحد من استكمال المباحثات الانجليزية الفرنسية فى لندن ، وجه مندوبا المملكة المتحدة وفرنسا لدى الأمم المتحدة رسالة الى رئيس مجلس الامن حول الموقف الناجم عن اجراء الحكومة لمصرية فى محاولة الانفراد بانهاء نظام الادارة الدولية لقناة السويس وقالت الرسالة المشتركة ، أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ، تعتبران رفض مصر التفاوض على أساس مقترحات الدول الثمانية عشرة ، بمثابة تفاقم فى الموقف ، واذا استمر على هذا النحو فسوف يشكل خطرا بينا على السلم والأمن (١١٧) ٠

وبعد ٥ أيام وجه المندوب المصرى بالمثل رسالة الى رئيس مجلس الأمن ، يعارض فيها ما قالته الرسالة البريطانية الفرنسية مدافعا عن اجراءات مصر بوصفها اجراءات مشروعة وبوصف موقفها ، بأنه موقف مسالم ومعاون ، ومدينا هيئة المنتفعين المقترحة ، بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين (١١٨) ٠

وقال عمر لطفى ، مندوب مصر ، فى رسالته ان القناة قد أديرت بنجاح تام منذ تأميم شركة قناة السويس ، وحذر من ان الاجراءات

---

(١١٧) انظر وثيقة مجلس الأمن س/٣٦٤٥ فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

(١١٨) وثيقة مجلس الأمن رقم س/٣٦٥٤ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٦ ٠

البريطانية الفرنسية تستهدف الاستيلاء الفعلى على القناة والقضاء على استقلال مصر ، وطالب مجلس الأمن ، بالسهر على مراقبة الموقف (١١٩) ٠

وفى ٢٣ سبتمبر ، طالب المندوبان البريطانى والفرنسى بعقد اجتماع لمجلس الأمن فى ٢٦ سبتمبر لبحث الأمور الواردة فى رسالتيهما فى ١٢ سبتمبر ، فطالب عمر لطفى بدوره بعقد اجتماع عاجل للمجلس ، لبحث الاجراءات ضد مصر من قبل بعض الدول خاصة فرنسا والمملكة المتحدة ، الأمر الذى يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين ، ويمثل انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة (١٢٠) ٠

وفى اجتماع المجلس فى ٢٦ سبتمبر تقرر بحث طلب فرنسا وبريطانيا ثم طلب مصر بترتيب تقديمهما ودعوة مندوب مصر للتحدث أمام المجلس وتأجيل النظر فى طلب اسرائيل المشاركة فى المناقشة (١٢١)٠

وفى ٥ أكتوبر قدم مندوبا بريطانيا وفرنسا مشروع قرار الى مجلس الأمن يدعو مصر للتفاوض من أجل نظام لادارة القناة على أساس مقترحات الدول الثمانية عشرة ، وان تتعاون مع هيئة المنتفعين بقناة السويس ، حتى تنتهى تلك المفاوضات ، وقد عارض الدكتور محمود فوزى مشروع القرار ، كما عارضه ديمترى شبيلوف وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ، وأيدته الولايات المتحدة (١٢٢) ٠

وفى ٩ ، ١١ ، ١٢ أكتوبر ، اجتمع مجلس الأمن فى جلسات غير رسمية (١٢٣) ٠ وجرت فى نفس الوقت مباحثات استطلاعية بين بينو وفوزى ولويد فى حضور همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة (١٢٤) ٠

وفى اجتماع علنى لمجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ، صرح (لويد)

---

(١١٩) المصدر السابق ٠

(١٢٠) وثيقة مجلس الأمن رقم س /٣٦٥٦ فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٦ ، وانظر اجتماع السفير الأمريكى هنرى كابوت لودج فى ٢٤ سبتمبر مع مندوبى بريطانيا وفرنسا بناء على طلبهما لبحث التحضير لاجتماع ٢٦ سبتمبر ، برقية من نيويورك ـ سرية ـ رقم ٢٤ (ملف السابق) ٠

(١٢١) حول مشاركة اسرائيل والدول العربية فى المناقشة ـ انظر برقية من نيويورك رقم ٢٦٠ فى ٢٧ سبتمبر ، وقد تقرر تأجيل اشتراكها جميعا حتى وقت لاحق ٠

(١٢٢) انظر النصوص فى وثيقة مجلس الأمن ، المحضر الحرفى المؤقت ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ما بين ٢٦ سبتمبر ، ٨ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٢٣) أصدر مجلس الأمن بيانات رسمية عن تلك الاجتماعات بدلا من النصوص الحرفية ـ وثائق مجلس الأمن ٧٣٩ ـ ٧٤١ فى ٩ ، ١٢ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٢٤) انظر برقية سرية من نيويورك رقم ٣٣٧ فى ١١ أكتوبر ١٩٥٦ ، ملف ٣٣٠ ، حديث بينو عن طبيعة المباحثات ٠

بأن المباحثات قد حددت أطارا يمكن من خلاله وضع أساس للمفاوضات (١٢٥) ، وبالتالى فقد قدمت الحكومات البريطانية والفرنسية مشروع قرار جديد يحدد ٦ متطلبات لتسوية قناة السويس ، ويدعو الحكومة المصرية لأن تعلن عن موافقتها على وضع نظام يعنى بتلك الشروط والمتطلبات وتقدم ضمانات للمنتفعين لا تقل فعالية عن الضمانات المقترحة من قبل الدول الثمانية عشرة ، كما أوصى الجزء الثانى من مشروع القرار بضرورة تعاون هيئة المنتفعين مع السلطات المصرية لادارة القناة بطريقة تبعث على الرضا (١٢٦) ٠

وقد شرح بينو انه قد تم فى المباحثات غير الرسمية الاتفاق العام على المبادىء الستة وان لم يتم الاتفاق على أسلوب تنفيذها ، وقال ان مشروع القرار الجديد سوف ينشىء نظاما مؤقتا لحين التوصل لتسوية نهائية ٠

أما الدكتور محمود فوزى الذى أعقب بينو فى التحدث ، فقال ان حكومة مصر تأمل أن يوافق المجلس على الجزء الأول من مشروع القرار (الشروط الستة) وألا يوافق على الجزء الثانى ، وقد وافق شبيلوف على هذا الموقف (١٢٧) ٠ ثم تحدث بعد ذلك مؤيدا مشروع قرار مقدم من يوغوسلافيا يحذف الجزء المختلف عليه ، لكن دالاس دافع عن المشروع الانجليزى الفرنسى وقال انه يخلو من أى شىء ينتقص من سيادة مصر أو يسىء اليها (١٢٨) ٠

وقد اعتمد مجلس الأمن بالاجماع الجزء الأول من مشروع القرار الأنجلو فرنسى ، واعترض الاتحاد السوفيتى باستخدام الفيتو على الجزء الثانى ، وصوتت يوغوسلافيا أيضا بالاعتراض عليه فتقرر على أثر ذلك ، اعتبار الجزء الأول هو مشروع القرار كله ، واعتمده المجلس ككل بالاجماع (١٢٩) وقد أورد قرار مجلس الأمن على نحو ما تم اعتماده فى ١٣ أكتوبر ، انه قد اتفق على أن أى تسوية لمشكلة قناة السويس لابد وأن تلبى الشروط التالية : ـ

١ ـ ضرورة اتاحة حرية العبور فى القناة دون تمييز معلن أو مستتر وأن يشمل ذلك كافة النواحى السياسية والفنية ٠

---

(١٢٥) وثيقة مجلس الأمن رقم ٧٤٢ ـ النص المؤقت فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ٠
(١٢٦) وثيقة مجلس الأمن ٣٦٧١ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ٠
(١٢٧) وثيقة مجلس الأمن رقم ٧٤٢ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ٠
(١٢٨) وثيقة مجلس الأمن رقم ٧٤٣ فى نفس التاريخ ٠
(١٢٩) وثيقة مجلس الأمن رقم س /٣٦٧٥ فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

٢ ـ ضرورة احترام سيادة مصر ٠

٣ ـ ضرورة ان تبتعد ادارة القناة عن سياسة أى دولة ٠

٤ ـ ضرورة اقرار طريقة تحديد الرسوم بالاتفاق بين مصر والمنتفعين ٠

٥ ـ ضرورة تخصيص نسبة عادلة من الرسوم للتنمية ٠

٦ ـ فى حالة النزاع ، لابد وأن تحل الأمور المعلقة بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية بواسطة التحكيم بحسب شروط مقبولة لسداد الرسوم المستحقة ٠

وقد اتخذ مجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر ، اجراء آخر ، يدعو فيه اسرائيل والدول العربية لتقديم بيانات مكتوبة بوجهات نظرها (١٣٠) ، وقد تلقى المجلس بيانات تأييد للموقف المصرى من مندوبى سوريا ، السعودية ، الأردن ، اليمن ، لبنان ، وليبيا (١٣١) ، وقدمت اسرائيل رسالة مكتوبة من ٢٣ صفحة ، وبيانا يستعرض اغلاق مصر للملاحة فى قناة السويس فى وجه السفن الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ ، مع دعوة مصر لانهاء النميبز السافر ضد اسرائيل على نحو ما حدث فى حالة السفينة بات جاليم (١٣٢) ٠

وكانت جولدا مائير وزيرة خارجية اسرائيل قد أوضحت بالفعل فى ٩ أكتوبر للسفير الأمريكى لوسون ، أن حكومتها لن تقبل بأى صياغة عامة للملاحة فى قناة السويس لا تذكر اسرائيل صراحة ، وقالت ان اللجوء لمحكمة العدل الدولية لن يكون علاجا كافيا ، بل سيبقى الموقف على ما كان عليه منذ خمس سنوات ، ونقل السفير الأمريكى (لوسون) عن جولدا مائير قولها ، انها لا تعرف ماذا ستفعل اسرائيل ما لم ينص على اسمها صراحة (١٣٣) ٠

---

(١٣٠) وثيقة مجلس الأمن رقم س/ب ف /٧٤٢ المؤقتة فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٣١) وثائق مجلس الأمن س/٣٦٧٦ ، س/٣٦٨٠ ، س/٣٦٨١ ، س/٣٦٨٣ ، س/٣٦٨٤ ما بين ١٢ الى ١٧ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٣٢) وثائق مجلس الأمن رقم س/٣٦٧٣ فى نفس التاريخ وانظر عن السفينة بات حليم برقية من تل أبيب رقم ٢٨٧ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦ سرى ، ملف ٧٣٠١/٩٧٤ ٠

(١٣٣) برقية رقم ٣٤٧ فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٦ ـ سرى ـ من تل أبيب (الملف السابق) ٠

١٠ ـ مشكلة قنـاة السويس

بعد اقرار الأمم المتحدة للمبادىء الستة للتسوية

القرار بالحرب ٠٠٠٠٠ رغم قرار السلام فى مجلس الأمن

تحدث (ايدن) رئيس وزراء بريطانيا أمام اجتماع لحزب المحافظين فى ١٣ أكتوبر (اليوم الذى صدر فيه قرار مجلس الأمن) فنفى أن تكون حكومته قد تجاهلت التزاماتها أمام الأمم المتحدة ، وأضاف أنه طوال كافة مراحل المفاوضات « كان السلام نصب أعيننا ، ولكن ليس السلام بأى ثمن ، لأنه فى التعامل مع نظام ديكتاتورى ، فان السلام بأى ثمن يعنى زيادة أخطار الحرب الشاملة درجة بعد درجة » ٠ ومضى يقول ، « انه مهما كانت أهمية قناة السويس ، فقد كان ثمة أمور تفوقها أهمية تتعرض للخطر ، مثل قدسية المواثيق الدولية » ، واستطرد ايدن يقول ، « انه ليس من حقنا فحسب بل من واجبنا ضمان الحفاظ على مبادىء العـدالة والقانون الدولى ، ومع ذلك فان المملكة المتحـدة باتخاذها الاحتياطيات العسـكرية فى شرقى البحر المتوسـط ، فقد التزمت بأقصى درجـات الانضباط » ، وقال محذرا من أى تقدير متسرع أو مفرط فى التفاؤل ، « أنه لم يحدث سوى تقدم طفيف فى المفاوضات الأخيرة ، ولكن لا تزال هنالك اختلافات كبيرة فى الرأى ، ولا تزال القوة هى الملاذ الأخير ، الا أن الحكومة رفضت القول بأنها لن تستخدم القوة مهما كانت الظروف » ، واختتم ايدن خطابه بأن عبر عن رضاه عن الوحدة فى الموقف بين بريطانيا وفرنسا (١٣٤) ٠

وقد بعث الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر رسالة الى رئيس مجلس الأمن فى ١٥ أكتوبر ، يحتج فيها على تصريحات ايدن ، التى صدرت فى اعقاب اتفاق حكومات مصر وفرنسا والمملكة المتحدة على المبادىء الستة ،

---

(١٣٤) انظر صحيفة التايمز ـ لندن ـ فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

التى اعتمدها مجلس الأمن ، وقال الدكتور محمود فوزى فى رسالته ، ان تصريحات ايدن بدلا من أن تبتعد بالقناة عن السياسة فقد زجت بها فى الدوامات السياسية (١٣٥) ٠

وفى المؤتمر الصحفى الذى عقده دالاس فى اليوم التالى ، أشار الى اقرار المبادىء الستة باعتباره تقدما نحو تحقيق حل عادل وسلمى لازمة قناة السويس ، وقد أجاب دالاس على بعض التساؤلات موضحا ان مصر لم تقدم أى ضمانات بالسماح لسفن اسرائيل بعبور القناة على أساس أن أحد المبادىء الستة عن حرية العبور يغطى تلك النقطة (١٣٦) ٠

ومن القاهرة بعث السفير الأمريكى (ريموند هير) بحديث جرى فى ٢٤ أكتوبر مع الدكتور محمود فوزى ، أكد فيه انه قد قبل دعوة من همرشولد للاجتماع مع الوزيرين الفرنسى والبريطانى فى أواخر أكتوبر ١٩٥٦ ، وكان الدكتور فوزى يرى أن مطالبتهما مصر بتقديم مقترحات محددة ، أمرا غير مقبول ، حيث يرى أنه توجد بالفعل مقترحات كافية يمكن التفاوض حولها اذا رغب الوزيران البريطانى والفرنسى ، وكان رأى الدكتور فوزى أن الموقف البريطانى والفرنسى لا يعكس حسن النوايا . واذا ما فشلت المباحثـان ، فان اللوم يجب ألا يقع على عاتق مصر . وقد أجاب السفير (هير) بأنه يمكن أن يفهم آراء الدكتور فوزى لو كان ينظر فقط الى الموقفين البريطانى والفرنسى ، ولكن القضية تهم دولا أخرى كثيرة قد تعتقد أن مصر لا تبادر بالتجاوب ، ورغم معارضة الدكتور فوزى القوية فى البداية ، فقد وافق على أنه من المفيد ابلاغ آراء مصر للدول المعنية أو للأمم المتحدة كأساس للمفاوضات ، وقال الدكتور فوزى انه لم يكن ليمانع لو اقترح البريطانيـــون والفرنســـيون ، نشر المحاضر السرية للمفاوضات مع مصر ، وقال السفير (هير) انه من المفيد أن تتخذ مصر خطوة ايجابية بدلا من التشبث بموقفها الثابت (١٣٧) ٠

وفى ٢٤ أكتوبر ، كتب همرشولد ســـكرتير عام الأمم المتحدة الى الدكتور محمود فوزى ، عن الترتيبات الممكنة لتلبية الشروط الستة التى

---

(١٣٥) وثيقة مجلس الأمن رقم س/٣٦٧١ فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٦ ٠

(١٣٦) المؤتمر الصحفى لدالاس ، فى سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، وثيقة الخارجية الأمريكية (المصدر السابق) من ص ١٢٢ الى ص ١٢٧ ٠

(١٣٧) برقية سرية رقم ١٦٦ فى ٢٥ أكتوبر عن حديث السفير الأمريكى مع الدكتور محمود فوزى ملف ٣٧٠١/٧٩٤ ٠

و نص عليها مجلس الأمن . وذكر امكانية استئناف المباحثات السرية (١٣٥) . وأورد مقترحاته عن التعاون المنظم بين السلطات المصرية وممثلين عن الدول المسهمة بالقناة (١٣٩) .

وقد استمرت جهود همرشولد لاستئناف المفاوضات حول المبادىء الستة في الوقت الذي كانت فيه اسرائيل قد عبأت قواتها اواخر اكتوبر ١٩٥٦ . ففي حديث طويل بين (لويد) وزير خارجية بريطانيا ، والسفير الامريكي في لندن (اولدرش) ٢٨ اكتوبر ١٩٥٦ . قال للسفير انه يستبعد الامريكيين الاستعجال لحمل بعثة اسرائيل لقواتها . وقال مباشرا ان قيام اسرائيل بشن هجوم على مصر أو الأردن سوف يضع بريطانيا في موقف صعب .

وقال لويد للسفير الامريكي ، أنه مقائل بنجاح جهود همرشولد لاقناع مصر بالتجاوب بالاستمرار في المفاوضات السرية في نيويورك . وقال (لويد) انه بسبما يميل الحكومة الفرنسية للتحول من طريق المفاوضات الى طريق الاجراءات المسددة . ربما تكون اجراءات اقتصادية اكثر مما ستكون اجراءات عسكرية ، فان الحكومة البريطانية ـ مع بعض التحفظ ـ ستوف تسمح له فترة معقولة للتوصل الى حل عن طريق المفاوضات . وتو تجاوب المصريون في وقت معقول . ربما استطاع بعد اقناع الحكومة الفرنسية بالسير في طريق المفاوضات . ومضى حديث السفير الامريكي في لندن مع وزير خارجية بريطانيا (لويد) يستعرض مقترحات لترتيبات هيئة المنتفعين وسداد الرسوم في القناة (١٤٠) .

لكنه في الوقت الذي وصلت فيه برقيات السفير الأمريكي (اولدرش) الى واشنطن متضمن نص حديثه مع وزير خارجية بريطانيا ، كان الهجوم الاسرائيلي ضد مصر قد بدأ وتحولت الأنظار الى قضايا اهم .

---

(١٣٨) انظر النيويورك تايمز ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ عن اجتماعات أجراء مباحثات بريطانية فرنسية مصرية في حيف أو نيويورك . ولقد نفى الدكتور محمود فوزي أي احتمال لاجراء مثل تلك المباحثات .

(١٣٩) أذيع نص تصريحات همرشولد في ٣ نوفمبر ١٩٥٦ . كمرفق لوثيقة مجلس الأمن رقم س/٣٧٢٨ .

(١٤٠) برقيات سرية للغاية من لندن ٢٣٢٢ في ٢٩ أكتوبر . ملف رقم ٦٩٤ أ/٨٦ . ورقم ٢٣٢٩ في ٣٠ أكتوبر (نفس الملف) .